" دور القوانين واللوائح الرياضية فى مدى تحقيق الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية "

م.د/ احمد عيسى عبدالله عيسى

مدرس بقسم الإدارة الرياضية بكلية التربية الرياضية بنين جامعة الأزهر بالقاهرة

تعتبر الرياضة التي ُوجدت مع وجود الإنسان كنشاط ضروري لحياته كما ُوجد معها القانون كوسيلة لتنظيم معاملاته، وتطورا معاً عبر التاريخ الطويل مع تطورات حياته الفطرية والفكرية والعلمية ليأخذا معاً أشكالاً وأنماطاً اجتماعية وسياسية وأيديولوجية سواء من حيث الهدف أو الأسلوب حتى وصلا معاً إلى ما هو عليه الحال في عصرنا الحاضر من علم وفن وثقافة فأصبحت الرياضة نظاماً اجتماعياً خاصاً له أهدافه ومقوماته وخصائصه في نطاق دولي مترابط عن طريق الاتحادات الرياضية الدولية واللجان الأولمبية والمنظمات والهيئات الإقليمية والقارية، ّ مما أكسب التنظيمات الرياضية صفة إنسانية رفيعة تنشر على مستوى عالمي في مختلف أرجاء العالم على أساس متين من النظم والقواعد والتشريعات القانونية التي بدونها تفقد كيانها كله.(١٥:٣٦٦)

وعليه يرى (عبدالمجيد زعلانى ٢٠٠٧م) ان وجود المجتمع ضرورة لوجود الإنسان وتقتضي الحياة الاجتماعية علاقات وأحيانا وجود مصالح متعارضة مما يجعل وجود القانون لحكم وتنظيم هذه المصالح والتوفيق بينها أمرا ضروري ،وإن إلزامية القواعد التي تحكم علاقات الأشخاص وهي خاصية أساسية لا يوجد قانون دون توافرها، والأشخاص في المجتمع حفاظا على كيانه غالبا ما يعملون على احترام هذه القواعد طواعية كما يحترمون مبادئ الدين والأخلاق.(١٤ :٣)

ويؤكد (بن باديس ٢٠٢٤)ان القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع ، والتي تحمله السلطة العامة فيه على احترامها و لو بالقوة عند الاقتضاء ، وتوصف القاعدة التي يتضمنها القانون في معناه في مجال العلوم القانونية بأنها قاعدة تقويمية ، باعتبارها قاعدة سلوك فتبين ما يجب أن يكون عليه سلوك الإنسان بماله من إرادة حرة يمكنه أن يعدل سلوكه وفق هذه القاعدة اختيارا وطواعية فإن لم يفعل أجبر على ذلك، مما يفيد أن الظاهرة التي تتضمنها القاعدة القانونية التي هي قاعدة سلوك.(٣ :١٢)

ولذلك يشير (عصام بدوى ٢٠٠١م) ان القانون الرياضي هو عبارة عن القوانين والنظم التي تحكم ممارسة الرياضة والتي هي أساس للتنافس الرياضي حتى يتحقق لها الانضباط واحترام النظام والارتقاء بالسلوك سواء في الملعب أو خارج الملعب.(١٥ :٣٦٩)

وعليه يرى (حسن أحمد الشافعي ٢٠٠٤م) ان القانون الرياضى هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقة الأفراد العاملين في المجال الرياضي(لاعب، إداري وجمهور) سواء كانت قواعد مكتوبة تسمى تشريعا أو غير مكتوبة تسمى عرفا.(٥ : ١٢)

ويؤكد(سليمان الطماوي١٩٦١م) ان القانون يقوم على فكرة الاختصاص، وفكرة تحديد اختصاصات معينة للإدارة وهي نتيجة من نتائج مبدأ الفصل بين السلطات لأن هذا المبدأ لا يقتضي تحديد اختصاص السلطات العامة الثلاث فحسب وإنما يستتبع أيضا توزيع الاختصاصات في داخل السلطة الواحدة وبذلك تعرف بصفة عامة بأنها القواعد التي تحدد الأشخاص أو الهيئات التي تملك إبرام التصرفات. (٨ : ٢)

ويرى الباحث ان القانون عبارة عن مجموعة من الأُسُس والقواعِد التي تحكُم المُجتمع وتعمل على تنظيمه، حيث إنّه لا يمكن للمُجتمع العيش بِنجاح إذا كان أفراده لا يخضعون لِقوانين تحكمهم، دون مُراعاة لواجباتهم وحقوقهم، فالقانون هو الذي يضع القواعِد التي تُحدّد حقوق الأفراد وواجباتِهم، ويضع الجزاء المُناسب في حال مُخالفة تلك القواعِد والأُسُس.

ويشير (ابراهيم بدر الصبيحات٢٠١٧م) إلى انه يجب على الحكومات سن القوانين واللوائح لردع السلوكيات المنحرفة ،بالإضافة إلى إنشاء الأجهزة الإدارية المتخصصة لمتابعة القوانين ، وهو ما من شانه العمل على حماية الجمهور ومصالح المجتمع .(١ : ٢٦)

ويضيف (حلمي الدقدوقي١٩٨٩م) ان الرقابة الداخلية من خلالها نتحقق من مخالفة القانون والانحراف بالسلطة والإجراءات، أي مطابقة موضوع العمل القانوني، على اعتبار أن المحل هو موضوع العمل وأن السبب والغاية هما شروط الموضوع، وهذه الرقابة لها أهمية بالغة، إذ تتيح اختيار الوسيلة السهلة التي يكشف بها عن العيوب بواسطة فحص طفيف في العمل المطعون فيه.(٦ :٨٩)

ويرى الباحث انه توجد علاقة وثيقة بين القانون والرياضة حيث يعد القانون هو المنظم للحركة الرياضية والمجتمع الرياضي ويحدد العلاقة بين الهيئات والأفراد والمجتمع بصفة عامة .

ويؤكد(عصام بدوى٢٠٠١م) انه ليس هناك أكثر من المجتمعات الرياضية حاجة إلى التنظيم القانوني باعتبارها مجتمعات قائمة على التنافس الحر الشريف لتحقيق النتائج والكسب المشروع، ّ فلابد من تشريعات منظمة وقواعد قانونية حاكمة تفرض الإنضباط وتلزم بالإحترام وتؤمن السيطرة على الإنفعالات والنزوات السلبية.(١٥ : ٣٦٦)

وهذا يتفق مع ما أشار اليه (كمال درويش وآخرون ٢٠١٢م) ان الخطاب القانوني العام يلعب دوره فى تحديد العقوبات التي يجب ان تنفذ على الرياضي الذى يخرق القوانين الرياضية والأعراف الرياضية .(٢١: ٦١)

ويؤكد أيضا (نبيه العلقامى وآخرون ٢٠٠٩م) ان الخطاب القانوني الرياضي يعد أداة ذات سلطة كبيرة لعدم خروج السلوك الرياضي عن سلوك يتنافى مع العادات والتقاليد الرياضية التي تتمثّل في التنافس الشريف والعادل والأمانة والكفاح بنضال وشرف.(٢٧ :٧٣)

وقد ورد بلائحة النظام الأساسي للأندية الرياضية العديد من القواعد والأسس، كأهداف النادي ،وشروط العضوية وإجراءاتها ومتى تسقط ،والنواحي المالية والإدارية والتنظيمية ، وكيفية الفصل في الشكاوى والمخالفات والعقوبات.(٢٢)

ويرى الباحث ان القوانين هى الأساس التى يبنى عليه عملية التنمية في كل مظاهر ونواحي النشاط الإنساني وذلك يتطلب الخبرة والمقدرة على تصور المستقبل ووضع تخطيط له فى اطار القوانين واللوائح كما ان القوانين هي راس مال أي فرد في العمل .

ويشير (كمال درويش، وأخرون ٢٠١٢) انه يتحقق الانضباط لكل لعبة عن طريق تشريعاتها وقوانينها حيث أنها تشتمل على الالتزام بالقانون الدولي للعبة كما ان الحكام هم القضاة القائمين على تنفيذ هذا القانون كما نها عنصر هام من عناصر تطوير الحركة الرياضية.(٢١:٦١)

ويضيف (نبيل محمد إبراهيم ٢٠٠٤م) ان مخالفة اللوائح في المجال الرياضي تحدث من اللاعب الذي يخالف قواعد الألعاب المختلفة الممارس لها، كما يمكن أن تحدث من الحكام والمدربين عند مخالفة لوائح وقواعد تنظيم المباريات وطريقة تسييرها.(٢٦ :٦٤)

ويرى (شبير، محمد ٢٠١٥م) ان الضبط الوظيفي يعتبر من الموضوعات التي تنتمي لعلم الإدارة العامة في بعدها الفني ومن الموضوعات التي لها قواعد قانونية إدارية، ويمثل وسيلة أساسية لضمان سير المرافق العامة بصورة جيدة، ويمثل سلطة بيد الإدارة في مواجهة الموظفين

وليس العكس، ويعد وسيلة للوصول إلى الغاية المطلوبة ،ويتأثر بدرجة الوعي الوظيفي والقانوني لدي طرفيه معا الموظف والإدارة. (١١: ٢٢)

ويضيف (شبير، محمد ٢٠١٥م) ان الضبط الوظيفي يأخذ معني الجدية والالتزام، والدقة، وحسن أداء الواجب، واحترام حقوق الأخرين والقدرة على التميز بين ما هو مشروع وجائز.(١١:١١)

ويرى الباحث ان الأندية الرياضية لها قانونا لتنظيمها فنيا وماليا وإداريا تحت مظلة قانون ينظم علاقتها بالمجتمع وللأندية لائحتها التنظيمية التى يجب اتباعها وهى أساس لتحقيق الضبط الوظيفى وتحقيق السلوكيات المرغوبة من جميع العاملين وهذه اللائحة عبارة عن قواعد قانونية مجردة تفسر قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م .

ويؤكد (شبير، محمد ٢٠١٥م) ان الضبط الوظيفي هو التزام الموظف بواجبات ومسئوليات الوظيفية المكلف بها، بمعني اخر وجود قواعد ولوائح محددة مسبقاً يجب على الموظف أن يلتز. بها.(١١: ٢٥)

كما يذكر (سمير عبد الحميد على٢٠٠٢م)ان النادي الرياضي هو عبارة عن هيئة رياضية لها شخصية اعتبارية مستقلة ويعتبر من الهيئات الخاصة ذات النفع العام، ويتكون من عدد لا يقل عن خمسين عضوا من الأشخاص الطبيعيين الذين لا يستهدفون الكسب المادي. (١٠ : ٥٦)

وأيضا يعمل النادي الرياضي على توفير الخدمات الرياضية للأعضاء وما يتصل بها من نواحي ثقافية واجتماعية وترويحية ، ويلتزم بتسير الأنشطة الرياضية والاجتماعية والترويحية لأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام من الأعضاء وتدريبهم وفقا للقانون.(٢٠)

وتكمن المشكلة فى تعدد وتوسع أنشطة الأندية مما جعل الحاجة ماسة إلى ضرورة معرفة مواطن القصور في مدى تطبيق القوانين واللوائح وعلاقتها بترسيخ الضبط الوظيفي وحفظ حقوق العاملين، في الأندية، وذلك من خلال إجراء الترتيبات والتنظيمات المؤسسية المتعلقة بالأداء، والعوامل المؤثرة على المستوى الأداء، وذلك من أجل خلق بيئة خالية من التجاوزات .

كما ان تطبيق القوانين واللوائح بعدالة في الأندية تعتبر إحدى المتطلبات الأساسية لتشكيل الاتجاهات الإيجابية لدي العاملين، وتبرز الحاجة الملحة لكي تنسجم قرارات الأندية وتوجيهاتها مع القوانين واللوائح المعمول بها.

أسباب تناول المشكلة :

١- التعرف على أهداف قانون الرياضة وأهمية تطبيق القوانين واللوائح الرياضية داخل الأندية الرياضية .

٢- نتيجة الإنتقادات التى وجهت إلى نظم الإدارة من ضعف الإهتمام بتطبيق القوانين واللوائح فى العمل وما يمكن أن تحدثه من ضبط لأداء وسلوكيات العاملين داخل الأندية الرياضية .

٣- بهدف الحفاظ على الوصول بالأندية الرياضية إلى مستوى الريادة وتحقيق أهدافها .

٤- التعرف على مدى أهمية تطبيق العقوبات بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م.

٥- تقديم الوضع الحالى بالنسبة لتطبيق القوانين واللوائح داخل الأندية ومدى الضبط الوظيفى للعاملين ومعرفة نقاط القوة والضعف ووضع آليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح الرياضية.

أهداف البحث Research Objectives :

يهدف البحث بصورة رئيسية إلى التعرف على " دور القوانين واللوائح الرياضية فى مدى تحقيق الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية" من خلال التعرف على:

١- أهداف قانون الرياضة والحاجة اليه .

٢- مدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م فى ضوء الدستور.

٣- مدى الضبط الوظيفى للعاملين بالأندية الرياضية .

٤- وضع آليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح داخل الأندية الرياضية لترسيخ الضبط الوظيفى للعاملين.

تساؤلات البحث :

١- ماهى أهداف قانون الرياضة والحاجة اليه؟

٢- ما هو مدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م فى ضوء الدستور ؟

٣- ما هو مدى الضبط الوظيفى للعاملين بالأندية الرياضية؟

٤- ما هى اهم الآليات المقترحة لتفعيل القوانين واللوائح داخل الأندية الرياضية لترسيخ الضبط الوظيفى للعاملين؟

المصطلحات المستخدمة فى البحث Search Terms :

قانون الرياضة:

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقة الأفراد العاملين في المجال الرياضي(لاعب، إداري وجمهور) سواء كانت قواعد مكتوبة تسمى تشريعا أو غير مكتوبة تسمى عرفا." (٥ : ١٢)

اللائحة :

قواعد عامة مجردة ملزمة، ولكنها تختلف عن القانون في أنها لا تصدر عن بيئة تشريعية ولا جهة تابعة لها، بل تصدر عن جهة تنفيذية (٢ : ٣٠)

هى تشريع ثانوى تصدره السلطة التنفيذية بمقتضى الاختصاص المخول لها فى الدستور(٩: ٥٥)

الضبط الوظيفي :

هو عبارة السلوكيات الوظيفية المرغوبة لموظفي المؤسسة والتزامهم بالقواعد والسياسات واللوائح والأنظمة والتعليمات والإجراءات الخاصة بالمؤسسة التي يعملون بها.(١١: ١٠)

النادي الرياضي:

عبارة عن هيئة رياضية لها شخصية اعتبارية مستقلة ويعتبر من الهيئات الخاصة ذات النفع العام.(٢٢)

الدراسات المرتبطة.

دراسات أجريت في البيئة العربية

١- **دراسة عمرو مصطفى عبد الحميد (٢٠٢٠م)**(١٦) بعنوان " دراسة تقويمية لقانون الرياضة المصرية رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م هدفت الدراسة الى تقويم قانون الرياضة المصرية رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م وذلك من خلال التعرف على هم إيجابيات قانون الرياضة المصرية رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م ، اهم ما يأخذ قانون الرياضة المصرية رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م ، وضع بعض المقترحات التي يمكن إضافتها على قانون الرياضة المصرية رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م ،واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبيان والمقابلة الشخصية لجمع المعلومات وكانت عينة الدراسة متمثلة فى أساتذة الجامعات وأعضاد مجالس إدارة اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية، وقد توصل الباحث في دراسته الى استنتاج ،عظّم القانون من

دور الجمعيات العمومية للهيئات الرياضية ،خص القانون الهيئات الرياضية بالعديد من الامتيازات ومنحها الإدارة الذاتية لشئونها، سلب القانون الكثير من صلاحيات واختصاصات الجهة الإدارية المركزية والمختصة لصالح اللجنة الأولمبية المصرية، ألزم القانون الهيئات بوضع الخطط والبرامج لنشر ثقافة الروح الرياضية ومكافحة شغب الملاعب ونبذ العنف والتعصب الرياضي .

٢- **دراسة فاروق، غازي (٢٠٢٠) (١٩)** "بعنوان متابعة الجرائم الدولية أمام القضاء الجنائي الوطني" وهدفت الدراسة الى التعرف على متابعة الجرائم الدولية أمام القضاء الجنائي الوطني وطريقة التشريعات فى قمع الجرائم، واستخدم الباحث المنهج الوصفى لمناسبته لطبيعة الدراسة وكانت أهم النتائج، ان المحاكم وحدها لا تستطيع قمع الجرائم ،لابد من تعزيز التشريعات الوطنية ويوصى الباحث بضرورة سن تشريعات لقمع العنف والجرائم ، يجب توفير مناخ تشريعى ملائم .

٣- **دراسة شريف ماهر محمد(٢٠١٧م)(١٢)** بعنوان "التشريعات والقوانين الرياضية ودورها فى إدارة الصراع التنظيمي بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية (دراسة تحليلية) هدفت الدراسة الى التعرف على دور التشريعات والقوانين الرياضية فى إدارة الصراع التنظيمي بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية ،واستخدم الباحث المنهج الوصفي ، واستخدم الاستبيان والمقابلة الشخصية لجمع المعلومات وكان من اهم الاستنتاجات التى توصل اليها الباحث، تخضع الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة مالياً وتنظيميا وإداريا وفنيا وصحيا لأشراف مديريات الشباب والرياضة ،المجلس الإدارة القدرة علي إنهاء الصراعات القائمة والتي تؤثر علي المنظومة الرياضية ،الجمعية العمومية للأندية لها الحق في سحب الثقة من مجلس الإدارة ، يكفل قانون الرياضة الحق لمجلس الإدارة في اختيار مدير للنادي ، للجهة الإدارية الحق في الاطلاع على سجلات وميزانيات النادي .

٤- **دراسة رضوان حمادى(٢٠١٦) (٧)** بعنوان "دراسة تقويمية لواقع الرياضة المدرسية الجزائرية بين الواقع والمأمول " هدفت الدراسة الى التعرف على ما نصيب الرياضة المدرسية من النصوص التشريعية الخاصة بتطوير وتنظيم الممارسة الرياضية ،هل تجسدت هذه النصوص التشريعية على أرض الواقع والمشأكل التي تعترض تطبيق هذه النصوص ،واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبيان والمقابلة الشخصية لجمع المعلومات وكانت عينة الدراسة (٨٠مبحوثا) وقد توصل الباحث في دراسته الى استنتاج أن المشرع في نص القانون ٠٤-١٠على مايلي :لم يحدد تصنيف الرياضة المدرسية ان كانت تنافسية أو ترويحية ،لم يضع قوانين خاصة، بما يسهم في الارتقاء بمنظومة الرياضة المدرسية . و أوصى الباحث بضرورة زيادة عدد المفتشين ووضع قانون يحمي التلاميذ الموهوبين عند انتقالهم من الطور الثانوي الى الجامعة وكذا تعميم بناء الثانويات الرياضية تسهم في تحسين وتطوير الرياضة المدرسية في الجزائر

٥- **دراسة بوساق ،فتيحة (٢٠١٥م)**(٤) بعنوان مساهمة التشريعات الرياضية في تطوير الرياضة المدرسية بالجزائر دراسة ميدانية بالمدرسة الوطنية للرياضات الاولمبية بولاية سطيف" هدفت الدراسة الى التطرق لدور التشريعات الرياضية المتعاقبة في تطوير الرياضة المدرسية بالجزائر ابتداء من اول تقنين رياضي في الجزائر الامر ٨١-٧٦الذي نص على اجبارية ممارسة الرياضة في المؤسسات التعليمية الى صدور القانون ١٣-٠٥ الذي كرس ما جاءت به التشريعات التي سبقته من اجبارية للممارسة الرياضة،وكانت عينة الدراسة (٤٨) منظمة، استخدم الباحث المنهج الوصفى والتاريخى لمناسبته لطبيعة الدراسة ،واستخدم الاستبيان والمقابلة الشخصة فى جمع البيانات وكانت اهم نتائج الدراسة ، ساهمت التشريعات الرياضية المتعاقبة من ٧٦-٨١ الى القانون ٠٥-١٣في تطوير الرياضة المدرس ية بالجزائر بدرجات متفاوتة ، الهياكل والمنشآت الرياضية غير كافية لترقية الانشطة الرياضية المدرسية في الجزائر، وتوصى الدراسة ، ببرمجة ملتقيات وندوات علمية ودولية للتعريف بأهمية الرياضة المدرسية في اكتشاف المواهب الشابة وتزويد فرق النخبة والأندية بها.

٦- **دراسة محمود، بهاء سيد (٢٠١٥م) (٢٤)** بعنوان " تحديث التشريعات الرياضية العربية فى ضوء التشريعات الرياضية الدولية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على تحديث التشريعات الرياضية العربية فى ضوء التشريعات الرياضية الدولية، استخدم الباحث المنهج الوصفي لطبيعة مناسبته للدراسة، وكانت عينة الدراسة الأساسية قوامها(١١٨) فردا ،واستخدم الاستبيان والمقابلة الشخصية لجمع البيانات، وكانت اهم النتائج ، عدم تلائم بنود القانون الحالى المنظم للحركة الرياضية مع التغير الذى حدث فى المجتمع العربى، وجود مشكلات تدخل الدولة متمثلة فى الجهة الادارية فى حل مجالس بعض الهيئات الرياضية واوصى الباحث، ضرورة الاهتمام بالرياضة كمجال تربوى واستثماري ،ضرورة عقد دورات صقل وتدريب للعاملين باللجنة الاولمبية والجهة الادارية المختصة على احدث النظم الادارية والتشريعية فى المجال الرياضى .

٧- **دراسة محمد ابراهيم مغاوري(٢٠١٣م) (٢٣)** بعنوان" تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والاحتراف فى اطار الجودة" هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التشريعات الرياضية فى الهواية والاحتراف استخدم الباحث المنهج الوصفي لطبيعة مناسبته للدراسة، وكانت عينة الدراسة من أعضاء محلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية، وأعضاء مجالس إدارت الأندية الرياضية المصرية، وأعضاء من مجالس إدارات الاتحادات الرياضية المصرية، ورؤساء القطاعات بالجهة الإدارية المركزية (وزارة الرياضة) المصرية، واستخدم الاستبيان والمقابلة الشخصية لجمع البيانات، وكانت اهم النتائج ،عدم تلائم بنود القانون الحالى المنظم للحركة الرياضة مع التغير الذى حدث فى المجتمع المصرى والعالمى فى المجال الرياضى ، أظهرت الدراسة أن الدولة لا تزال تتعامل مع الرياضة كنشاط إجتماعى فقط ، أتضح أن

التشريعات المنظمة للحركة الرياضية لا يتم صياغتها بأسلوب قانونى يتفق مع خصائص ومقومات التشريع العادى فى كافة مراحله وخصائصه.

٨- **دراسة عبد اللطيف صبحى محمد (٢٠٠٥م) (١٣)** بعنوان " الحماية الدستورية للرياضة المصرية" هدفت الدراسة إلى تحليل الدستور المصرى وتحديد المواد المرتبطة بالرياضة ،مدى مطابقة اللوائح والقوانين الرياضية بالدستور ،تحديد الاسس العامة التى تقوم عليها الحماية الدستورية للرياضة المصرية ،واستخدم الباحث المنهج التاريخى والوصفي لطبيعة مناسبته للدراسة، وكانت عينة الدراسة الأساسية من اعضاء كل من (بعض اعضاء مجلس الشعب والشورى – اعضاء السلطة القضائية – اساتذة الجامعة – رؤساء القطاعات بوزارة الشباب –بعض اعضاء اللجنة الاولمبية) واستخدم الاستبيان والمقابلة الشخصية لجمع البيانات، وكانت اهم النتائج ،لا يوجد نص صريح فى الدستور المصرى ينص على وجود كلمة الرياضة أو النشاط الرياضى، ولكنه توجد ستة مواد من الدستور المصرى مرتبطة بالنشاط الإنسانى المتمثل فى النشاط الرياضى ، تتمثل الأسس العامة التى تقوم عليها الحماية الدستورية للرياضة المصرية فى الشريعة الدستورية للرياضة المصرية وتتكون من سيادة قانون الهيئات الرياضية ولوائحه ، الديمقراطية فى الرياضة ،سيادة الدستور، توجد رقابة دستورية على القوانين الرياضية من خلال المحكمة الدستور العليا

دراسات أجريت في البيئة الأجنبية:

١- **دراسة parrish (١٩٩٩) (٢٩)** بدراسة بعنوان" القانون والسياسة الرياضية فى الاتحاد الأوربي " تهدف إلى ربط القانون الأوربي وسياسته بالرياضة وذلك من خلال نظريات الارتباط الوحدوي للاتحاد الأوربي وتوضيح قانون المنافسة لدى المتنافسين ،عملية ربط بين الرياضة وقانون المنافسة الأوربي وتنظيم الرياضة وعلاقته بالنظام الدولي ،وعلاقة الرياضة بالمحكمة الشرعية الأوربية ،واستخدم الباحث المنهج الوصفي ، واستخدم الاستبيان والمقابلة الشخصية فى جمع البيانات ، وكانت اهم النتائج انه توجد علاقة بين التحول الدولي والمتغيرات العالمية وسن التشريعات الرياضية .

٢- **دراسة شاتوريناد chateaureyhand (٢٠٠٥) (٢٨)** بعنوان اتجاهات جديدة للسلطة على المستوى الحكومي في المجال الرياضي ، استهدفت الدراسة التعرف على التدخل الحكومي في المجال الرياضي والانتقال إلى اللامركزية، استخدم الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي ،واستخدم الاستبيان والمقابلة الشخصية لجمع البيانات ، وكانت اهم النتائج انه من سياسة اللامركزية الحكومية أصبحت المجتمعات هي الشريك الرئيسي للاتحادات الرياضية ، المجتمعات كملاك للأدوات والمعدات والأجهزة تتدخل كممول ، المجتمعات تميل إلى ان يكون لها مدخل في توجيه المجتمع نحو المجال الرياضي حتى

يكون لها تأثير سياسي ،التدخل الحكومي امر حتمي لا فكاك منه ويجب التعامل معه وفق اللوائح والتشريعات المتاحة

الاستفادة من الدراسات السابقة:-

يتضح من خلال استعراض الدراسات العربية والأجنبية ما يلي:

١- حاولت بعض الدراسات توضيح أهمية توفير مناخ تشريعي ملائم للعمل .

٢- وضحت بعض الدراسات مدى أهمية الرقابة على تطبيق القوانين الرياضية .

٣- توصلت اغلب الدراسات إلى أهمية تطبيق القوانين والتشريعات ودورها في نجاح المؤسسات الرياضية وتحقيق أهدافها.

٤- أكدت بعض الدراسات على أهمية عقد دورات تثقيفية عن التشريعات والقوانين الرياضية.

٥- وضحت بعض الدراسات عدم ملائمة بعض التشريعات الرياضية مع التغيرات التى تحدث في المجتمع العربى .

خطة وإجراءات البحث :

أولا: منهج البحث Research Methodology :

إستخدام الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي نظراً لملائمته لطبيعة البحث وأهدافه وإجراءاته عن طريق وصف ما هو كائن وتحليله واستخلاص الحقائق منه، وتحليل وتفسير النتائج التي تم التوصل اليها.

مجتمع وعينة البحث:

ثانيا: مجتمع البحث Research Community:

اولا : المؤسسات

١- الأندية الرياضية (الدرجة الأولى) بمحافظات (القاهرة – الجيزة)

٢- كليات التربية الرياضية لبعض جامعات جمهورية مصر العربية وهم (الإسكندرية ، حلوان ، بور سعيد ، السادات ، طنطا) وعددهم (٥) كلية

ثانيا : الأفراد

١ - أعضاء مجالس إدارة الأندية الرياضية

٢- مديرى إدارة الأنشطة الرياضية بأندية الدرجة الأولى

٣- إداري الألعاب الرياضية بالأندية

٤- مديرى الألعاب بالأندية

٥- أساتذة الإدارة الرياضية بكليات التربية الرياضية

ثالثا : عينة البحث Research Sample :

أ – أسلوب اختيار العينة

قام الباحث باختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية النسبية للفئات المختلفة بالمؤسسات الرياضية التالية (الأندية الرياضية بالدرجة الأولى ، كليات التربية الرياضية) حيث تم اختيار عينة من انديه الدرجة الأولى بمحافظتي (القاهرة ،الجيزة) وأساتذة الإدارة الرياضية .

وقد تم اختيار الباحث لأندية الدرجة الأولى بمحافظتى (القاهرة ،الجيزة) للأسباب التالية

- تعتبر اكثر الأندية التى لها تنظيمات جماهيرية تحتاج إلى وعى قانونى لتقليل الشغب الجماهيري.
- الأندية المختارة هى الأساس فى تكوين فريق المنتخب ولها تأثير فى مستوى اللاعبين .
- لديها افضل القادة الإداريين والفنيين فى الإدارة الرياضية ويمكن الاستفادة من خبراتهم .
- تعتبر اكثر الأندية اشتراكا فى البطولات الدولية.
- تعتبر الأندية الممثلة للدولة المصرية فى اللقاءات الدولية .

ب – حجم العينة

إختار الباحث عينة ممثلة لمجتمع البحث بالطريقة العشوائية النسبية ، عددهم (١٢١) فرداً وقد تم تقسيمهم إلى عدد (٣١) فرداً كعينة لإجراء الدراسة الإستطلاعية ولإيجاد المعاملات العلمية

(صدق وثبات استمارة الاستبيان) قيد البحث وتم تطبيق الإستبانة بصورتها النهائية على عينة أساسية بلغت (٩٠) فردا مقسمة **الى فئات كما يلى**

- **الفئة الاولى** العاملين بالاندية الرياضية للدرجة الاولى وهم كالاتى ، أعضاء مجالس إدارة الأندية الرياضية وعددهم (٢٦) فردا ، مديرى إدارة الأنشطة الرياضية بأندية الدرجة الأولى وعددهم (٤) فردا ، إداري الألعاب الرياضية بالأندية وعددهم (٢٤)فردا ، مديرى الألعاب بالأندية وعددهم (٢٦) فردا.

– **الفئة الثانية** أساتذة الإدارة الرياضية بكليات التربية الرياضية حيث تم اختيار (١٠) أستاذ ، وبذلك يصبح العدد الكلى للعينة الأساسية (٩٠) فردا .

جدول (١)
توصيف عينة البحث

م	الفئة	عينة الدراسة الاستطلاعية		عينة الدراسة الأساسية	
		عدد	النسبة المئوية	عدد	النسبة المئوية
١	أعضاء مجالس إدارة الأندية الرياضية	٩	٢٩.٠٣	٢٦	٢٨.٨٩
٢	مديرى إدارة الأنشطة الرياضية بأندية الدرجة الأولى	٢	٦.٤٥٢	٤	٤.٤٤٤
٣	إداري الألعاب الرياضية بالأندية	٦	١٩.٣٥	٢٤	٢٦.٦٧
٤	مديرى الألعاب بالأندية	٩	٢٩.٠٣	٢٦	٢٨.٨٩
٥	أساتذة الإدارة الرياضية بكليات التربية الرياضية	٥	١٦.١٣	١٠	١١.١١
	المجموع =١٢١	٣١	١٠٠	٩٠	١٠٠

الدراسة الاستطلاعية

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية علي عينة قوامها(٣١) مفردة من مجتمع البحث ، في الفترة من (٢٠٢١/٢/١٣م) إلى (٢٠٢١/٣/٩م)، واستهدفت التعرف على مدى وضوح ومناسبة صياغة المفردات لمستوى فهم العينة وإجراء المعاملات العلمية، وقد أظهرت نتائجها وضوح التعليمات الخاصة بأداة جمع البيانات، ومناسبة صياغة المفردات لمستوى فهم العينة، تم إجراء المعاملات العلمية الخاصة بإيجاد صدق وثبات استمارة الاستبيان.

المعاملات العلمية لاستمارة الاستبيان

- **الصدق**: استخدم الباحث صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية لكل محور، ومعامل الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية للاستبيان، معامل الارتباط بين محاور الاستبيان وبعضها البعض، ومعامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبيان والصدق الذاتي للاستبيان ومحاوره، كما موضح بالجداول التالية:

جدول(٢)

معامل الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية للمحور والاستبيان(ن=٣١)

م	أهداف قانون الرياضة والحاجة ليه		مدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م فى ضوء الدستور.		مدى الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية		آليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح داخل الأندية الرياضية لترسيخ الضبط الوظيفى للعاملين	
	المحور	الاستبيان	المحور	الاستبيان	المحور	الاستبيان	المحور	الاستبيان
١	٠.٧١٦**	٠.٧٤٨**	٠.٥٨٠**	٠.٥٦٨**	٠.٦٨٧**	٠.٧٤٨**	٠.٥٧٤**	٠.٥٠٦**
٢	٠.٨٠٩**	٠.٨٠٦**	٠.٤٤٢**	٠.٥٨٤**	٠.٤٨٨**	٠.٦١٧**	٠.٦١٣**	٠.٦٣٣**
٣	٠.٧٠٨**	٠.٦٨٣**	٠.٦٥٨**	٠.٤٣٦**	٠.٤٤٧**	٠.٥٧٥**	٠.٥١٦**	٠.٥٢٦**
٤	٠.٤٢٧**	٠.٥٠٦**	٠.٤٩٨**	٠.٥٠١**	٠.٤٦٢**	٠.٥٦٠**	٠.٥٥٨**	٠.٥١١**
٥	٠.٥٩٣**	٠.٤٥٤**	٠.٨٦٦**	٠.٨٠١**	٠.٦٣٧**	٠.٧٣٢**	٠.٥٧٤**	٠.٥٠٦**
٦	٠.٥٣٢**	٠.٤٥٥**	٠.٦٢٣**	٠.٧٤٨**	٠.٤٨٠**	٠.٤٩٣**	٠.٥٠٦**	٠.٤٨٤**
٧	٠.٧٣٧**	٠.٧٧٩**	٠.٥٣٣**	٠.٦٥٤**	٠.٥٠٦**	٠.٥٥٤**	٠.٥٥٧**	٠.٥٤٣**
٨	٠.٧٦٢**	٠.٨٠٧**	٠.٤٣٥**	٠.٤٩٦**	٠.٤٦٨**	٠.٥٤٧**	٠.٥٦٠**	٠.٦٦٧**
٩	٠.٤٨٥**	٠.٤٦٢**	٠.٧٠٨**	٠.٥٣٦**	٠.٤٧٤**	٠.٥١١**	٠.٥٧٤**	٠.٥٠٦**
١٠	٠.٧٣٦**	٠.٧١٩**	٠.٥٦١**	٠.٥٠١**	٠.٦٨٧**	٠.٧٤٨**	٠.٦١٣**	٠.٦٣٣**
١١	٠.٧٢٣**	٠.٨٢٧**	٠.٦٢٢**	٠.٨٠١**	٠.٤٨٨**	٠.٦١٧**	٠.٥١٦**	٠.٥٢٦**
١٢	٠.٨١٠**	٠.٥٦٢**	٠.٣٨٨**	٠.٧٤٨**	٠.٤٤٧**	٠.٥٧٥**	٠.٥٥٨**	٠.٥١١**
١٣	٠.٥٠٨**	٠.٦٢٢**	٠.٥٠٢**	٠.٤٢٧**	٠.٤٦٢**	٠.٥٦٠**	٠.٥٧٤**	٠.٥٠٦**
١٤	٠.٧٥٨**	٠.٧٧٦**	٠.٤٦٤**	٠.٦٤٢**	٠.٤٢٨**	٠.٧٤٨**	٠.٥١١**	٠.٦٨٧**
١٥	٠.٦٨٧**	٠.٨٩٧**	٠.٦٦١**	٠.٥١٦**	٠.٤٣٩**	٠.٨٠٦**	٠.٧٢٦**	٠.٧٣٣**
١٦	٠.٠٩٧	٠.١٧٠	٠.١٢٥	٠.٠٩٨	٠.٥٢٠**	٠.٦٨٣**	٠.٦٢٩**	٠.٥٩٧**
١٧	٠.٦٧٨**	٠.٤٠٣**	٠.٤٣٤**	٠.٥٩٢**	٠.٦٩٤**	٠.٦٧٠**	٠.٦٤١**	٠.٥٩٩**
١٨	٠.٥٨١**	٠.٥٨٣**	٠.٥٠٨**	٠.٦٢٢**	٠.٤٢٤**	٠.٥٤٩**	٠.٧٧٩**	٠.٤٢٢**
١٩	٠.٦٦٤**	٠.٥٦٢**	٠.٧٥٨**	٠.٧٢٣**	٠.٤٠٤**	٠.٥٥١**	٠.٨٧٧**	٠.٦٨٧**
٢٠	٠.٦٥٩**	٠.٤٣٢**	٠.٤٨٦**	٠.٦٤٠**	٠.٥٦٤**	٠.٥٥٣**	٠.٤٦٢**	٠.٧٧٦**
٢١	٠.١٢٥	٠.٠٣٣	٠.٨١٠**	٠.٨٨٣**	٠.٥٦٩**	٠.٦٢٨**	٠.٨٢٨**	٠.٨٩٧**

تابع جدول (٢)

٢٢	٠.٧١٠**	٠.٦٠٤**	٠.٧٢١**	٠.٦٩٨**			٠.٨١٩**	٠.٨٦٥**
٢٣	٠.٤٥٢**	٠.٥١٧**	٠.٧٦٦**	٠.٦٨١**			٠.٨٥٠**	٠.٨٨٣**
٢٤	٠.٦٦١**	٠.٥٣٢**	٠.٥٩٣**	٠.٥٩٩**			٠.٠٩٨	٠.١٤٥
٢٥	٠.٢٠	٠.١٧١	٠.٥٣٢**	٠.٥٦٨**			٠.٥١١**	٠.٦٥٩**
٢٦	٠.٤٤٨**	٠.٥٤٣**	٠.٧٣٧**	٠.٤٨٥**				
٢٧	٠.٤٧١**	٠.٦٣٢**	٠.٧٦٢**	٠.٧٩٨**				
٢٨	٠.٧١٦**	٠.٥٤٩**	٠.٤٨٥**	٠.٧٢٨**				
٢٩	٠.٨٠٩**	٠.٧٧٦**	٠.٥٨٠**	٠.٧٩٦**				
٣٠	٠.٧٠٨**	٠.٦٦١**	٠.٤٤٢**	٠.٧٩٩**				
٣١	٠.٤٢٧**	٠.٤٣١**	٠.٦٥٨**	٠.٤٣٦**				
٣٢			٠.٨٦٦**	٠.٤٢٧**				
٣٣			٠.٦٢٣**	٠.٤٣٢**				
٣٤			٠.٥٣٣**	٠.٦٧٩**				
٣٥			٠.٤٣٥**	٠.٦٩٣**				
٣٦			٠.٥٦١**	٠.٨٦٥**				
٣٧			٠.٦٢٢**	٠.٤٥٥**				
٣٨			٠.٥٦١**	٠.٧٨٨**				
٣٩			٠.٥٠٢**	٠.٧٥٨**				

* قيمة(ر) الجدولية عند مستوى معنوية(٠,٠٥)= (٠,٣٠٤)

يتضح من الجدول (٢) وجود ارتباط دال إحصائياً بين المفردات والدرجة الكلية لكل محور، وبين المفردات والدرجة الكلية للاستبيان، حيث إن قيمة(ر) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية(٠.٠٥)، ما عدا عبارتين (١٦، ٢١ ، ٢٥) في محور أهداف قانون الرياضة والحاجة اليه، وعبارة(١٦) في محور مدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م فى ضوء الدستور، وعبارة(٢٤) في محور آليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح داخل الأندية الرياضية لترسيخ الضبط الوظيفى للعاملين.

جدول (٣)
العبارات المستبعدة والتى تم إعادة صياغتها لاستمارة استبيان
دور القوانين واللوائح الرياضية فى مدى تحقيق الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية

المحاور	العدد المبدئي للعبارات	عدد العبارات المستبعدة	أرقام العبارات المستبعدة	عدد العبارات المعدلة	أرقام العبارات المعدلة	العدد النهائي للعبارات
المحور الأول	٣١	٣	١٦ -٢١ – ٢٥	٢	٩- ٢٨	٢٨
المحور الثاني	٣٩	١	١٥	٢	٤-١١	٣٨
المحور الثالث	٢١	-	-	١	٧	٢١
المحور الرابع	٢٥	١	٢٤	١	٢٢	٢٤
الإجمالي	١١٦	٥		٦		١١١

ويتضح من جدول رقم (٣) أرقام العبارات التي تم استبعادها فى كل محور من المحاور الأربعة والتي بلغ عددها (٥) عبارات ، والعبارات التي تم تعديل صياغتها والتي بلغ عددها(٦)عبارة ليصبح إجمالي عدد العبارات (١١١) عبارة .

جدول(٤)

معامل الارتباط بين محاور الاستبيان وبعضها(ن=٣١)

م	المحاور	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	مجموع الاستبانة
١	المحور الأول / أهداف قانون الرياضة والحاجة ليه	١	٠.٨٨٣**	٠.٦٨١**	٠.٦٥٩**	٠.٥٤٣**
٢	المحور الثاني / مدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م فى ضوء الدستور		١	٠.٨٦٥**	٠.٨٠١**	٠.٦٣٢**
٣	المحور الثالث / مدى الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية			١	٠.٨٩٧**	٠.٥٤٩**
٤	المحور الرابع/ آليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح داخل الأندية الرياضية لترسيخ الضبط الوظيفى للعاملين				١	٠.٧٧٦**

** **قيمة(ر) الجدولية عند مستوى معنوية(٠,٠١)= (٠,٣٠٤)**

يتضح من الجدول (٤) وجود ارتباط دال إحصائياً بين المحاور وبعضها البعض، تتراوح ما بين(٠.٦٥٩) إلى(٠.٨٩٧)، حيث إن قيمة(ر) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية(٠.٠١).

كما يتضح من الجدول (٤) وجود ارتباط دال إحصائياً بين الدرجة الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية للاستبيان، تتراوح ما بين(٠.٥٤٣) إلى(٠.٧٧٦)، حيث إن قيمة(ر) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية(٠.٠١)، مما يدل علي صدق الاستبيان.

جدول(٥)

قيم الصدق الذاتي للاستبيان ومحاوره(ن=٣١)

م	المحاور	قيمة الصدق الذاتي	الدرجة
١	المحور الأول / أهداف قانون الرياضة والحاجة ليه	0.935	مرتفعة
٢	المحور الثاني / مدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م في ضوء الدستور	0.931	مرتفعة
٣	المحور الثالث / مدى الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية	0.912	مرتفعة
٤	المحور الرابع/ آليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح داخل الأندية الرياضية لترسيخ الضبط الوظيفى للعاملين	0.938	مرتفعة
	إجمالي الاستبيان	0.961	مرتفعة

يتضح من الجدول (٥) ارتفاع قيم الصدق الذاتي للاستبيان ومحاوره، حيث بلغت في الاستبيان ككل(٠.٩٦١) وفي محاور الاستبيان تتراوح ما بين(٠.٩١٢) إلى(٠.٩٣٨)، مما يدل علي صدق الاستبيان.

- **الثبات:** استخدم الباحث لإيجاد قيمة الثبات معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان، كما موضح بالجدول التالي:

جدول(٦)

قيم الثبات للاستبيان ومحاوره(ن=٣١)

م	المحاور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ	الدرجة
١	المحور الأول / أهداف قانون الرياضة والحاجة ليه	٢٨	٠.٨٧٥	مرتفعة
٢	المحور الثاني / مدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م في ضوء الدستور	٣٨	٠.٨٦٧	مرتفعة
٣	المحور الثالث / مدى الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية	٢١	٠.٨٣١	مرتفعة
	المحور الرابع/ آليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح داخل الأندية الرياضية لترسيخ الضبط الوظيفى للعاملين	٢٤	٠.٨٧٩	مرتفعة
	إجمالي الاستبيان	١١١	٠.٩٢٣	مرتفعة

يتضح من الجدول (٦) ارتفاع قيمة ثبات الاستبيان ومحاوره، حيث بلغت في الاستبيان ككل(٠.٩٢٣) وفي محاور الاستبيان تتراوح ما بين(٠.٨٣١) إلى(٠.٨٧٩)، مما يدل علي ثبات الاستبيان.

- **بعد إجراء المعاملات العلمية**، بلغ إجمالي مفردات استمارة الاستبيان(١١١) مفردة موزعة على (٤) محاور في الصورة النهائية، مرفق (٣).

الدراسة الأساسية

بعد الاطمئنان للمعاملات العلمية الخاصة بالصدق والثبات قام الباحث بتطبيق استمارة الاستبيان علي عينة البحث الأساسية (٩٠) فردًا من العاملين بالأندية الرياضية للدرجة الأولى وهم كالاتي ، أعضاء مجالس إدارة الأندية الرياضية وعددهم (٢٦) فردا ، مديرى إدارة الأنشطة الرياضية بأندية الدرجة الأولى وعددهم (٤) فردا ، إداري الألعاب الرياضية بالأندية وعددهم (٢٤)فردا ، مديرى الألعاب بالأندية وعددهم (٢٦) فردا.

بالإضافة إلى (١٠) أساتذة تخصص الإدارة الرياضية بكليات التربية الرياضية ، وذلك في الفترة من (٢٠٢١/٣/١٥م) إلى (٢٠٢١/٤/١٢م)، وبعد الانتهاء من تطبيق الاستبيان تم تجميعه وتنظيمه وتفريغ البيانات وجدولتها لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة.

المعالجات والمعاملات الإحصائية:

بعد تطبيق الاستبانة وتجميعها، تم تفريغها في جداول لحصر التكرارات ولمعالجة بياناتها إحصائيًا من خلال برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences الإصدار الخامس والعشرين. وقد استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تستهدف القيام بعملية التحليل الوصفي والاستدلالي لعبارات الاستبانة، وهي: **معامل ارتباط بيرسون، ومعامل الفا كرونباخ، والنسب المئوية في حساب التكرارات**، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

وحدد الباحث درجة القطع والتي تعد النقطة التي إذا وصل إليها المفحوص فإنه يجتاز المقياس الذي استجاب عليه وأن المتوسطات الحسابية ونسبها المئوية هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في أداة البحث، جدول (٧)

جدول (٧)

درجة القطع لمستويات استجابة عينة البحث

م	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	المستوى
١	١٠.٦٦ :١	٣٣٠.٣٣ :٥٥٠.٣٣%	منخفض
٢	٢٠.٣٣ :١٠.٦٧	٥٥٠.٦٧ :٧٧٠.٦٧%	متوسط
٣	٣ :٢٠.٣٤	٧٨ :١٠٠%	مرتفع

عرض وتفسير ومناقشة النتائج:

تحقيقاً لهدف البحث ورداً على ما طرح من تساؤلات وفي حدود عينة البحث والمنهج المستخدم، يعرض الباحث ما توصل إليه من نتائج مصنفة على النحو التالي:

عرض ومناقشة الدلالات الإحصائية لأهداف قانون الرياضة والحاجة اليه:

جدول(٨)

الدلالات الإحصائية لأهداف قانون الرياضة والحاجة ليه (ن=٩٠)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
١.	حماية جميع العاملين في المجال الرياضي.	٢.٨٣٣	٠.٥٢٥	٩٤.٤٤٤	مرتفع
٢.	ضمان تحقيق المصلحة العامة للأفراد والهيئات الرياضية.	٢.٨٨٩	٠.٤٠٩	٩٦.٢٩٦	مرتفع
٣.	تسوية النزاعات والخلافات بين الأشخاص وأيضا الهيئات الرياضية.	٢.٨١١	٠.٥٥٩	٩٣.٧٠٤	مرتفع
٤.	تشجيع الأفراد على عمل المفيد لهم ولوطنهم .	٢.١٧٨	٠.٥٩٢	٧٢.٥٩٣	متوسط
٥.	حماية الحقوق والحريات فى المجال الرياضى.	٢.٩١١	٠.٣٢٣	٩٧.٠٣٧	مرتفع
٦.	تنظيم العمل داخل الاندية والهيئات الرياضية.	٢.٧٧٨	٠.٥٩٥	٩٢.٥٩٣	مرتفع
٧.	السعى إلى الاعتدال والبعد عن العدوان .	٢.٨٥٦	٠.٤٨٧	٩٥.١٨٥	مرتفع
٨.	التقليل من حدوث العنف والشغب فى الملاعب .	٢.٨٧٨	٠.٤٤٥	٩٥.٩٢٦	مرتفع
٩.	السعى نحو التقدم والتنمية والاستثمار عامة وفى المجال الرياضى خاصة	٢.١٤٤	٠.٥٩١	٧١.٤٨١	متوسط
١٠.	حفظ كيان المجتمع لتحقيق الأمن والاستقرار والنظام بما يتفق مع المادة (٥٩) من الدستور المصري.	٢.٨٤٤	٠.٤٩٥	٩٤.٨١٥	مرتفع
١١.	تحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين العاملين في الحقل الرياضي.	٢.٨٢٢	٠.٥٣٢	٩٤.٠٧٤	مرتفع
١٢.	التوازن بين المصالح الخاصة و المصالح العامة بين الأفراد .	٢.٩٠	٠.٣٩٨	٩٦.٦٦٦	مرتفع
١٣.	تقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا من خلال وضع القوانين الرياضية .	٢.٠٥٦	٠.٩٩٨	٦٨.٥١٩	متوسط
١٤.	السعى إلى تطوير الاستثمار فى المجال الرياضي.	٢.٧٨٩	٠.٥٠٨	٩٢.٩٦٣	مرتفع
١٥.	تحديد العلاقة بين الهيئات الرياضية.	٢.٤٣٣	٠.٥٤٢	٨١.١١١	مرتفع
١٦.	تحكيم قانون الرياضة من خلال معايير يتم الرجوع اليها فى حال حدوث صراعات بين أشخاص أو هيئات رياضية .	٢.٨٦٧	٠.٤٧٩	٩٥.٥٥٦	مرتفع
١٧.	توفير التسهيلات للأفراد لتنظيم شئونهم الرياضية.	١.٨١١	٠.٦٣٤	٦٦.٣٧٠	متوسط
١٨.	تحقيق العدالة بين الافراد والهيئات الرياضية .	٢.٧٦٧	٠.٤٥١	٩٢.٢٢٢	مرتفع
١٩.	الحفاظ على التوازن والفصل بين السلطات .	٢.٩٠	٠.٤٢٥	٩٦.٦٦٧	مرتفع

تابع جدول (٨)

٢٠.	إخضاع الاندية الرياضية ومراكز الشباب لمنظومة قانونية جديدة تضمن انتظام عملها فى اطار خطة استراتيجية عامة .	٢.٧٧٨	٠.٤٤٤	٩٢.٥٩٣	مرتفع
٢١.	تمكين الجهة الإدارية المختصة بالتدخل لإعادة الأمور لمسارها الصحيح فى حال وجود مخالفة للقوانين واللوائح الرياضية.	٢.٨١١	٠.٤٢١	٩٣.٧٠٤	مرتفع
٢٢.	القضاء على الازدواج المخالف لقانون الرياضة	٢.٩٠	٠.٣٩٨	٩٦.٦٦٦	مرتفع
٢٣.	توفير فرصة لتنمية الفرد من الناحية النفسية والجسمية وتكوين جيل يتمتع بالأخلاق الحميدة والتمتع بروح القانون.	١.٨٥٦	٠.٦٨٠	٦١.٨٥٢	متوسط
٢٤.	تحقّق التوازن بين الجانب الاجتماعيّ والجانب الفردي حتى يتحقّق الأمن.	٢.٧٨٩	٠.٥٠٨	٩٢.٩٦٣	مرتفع
٢٥.	تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز بما يتفق مع مادة (٩) من الدستور المصري.	٢.٨٣٣	٠.٤٨٠	٩٤.٤٤٤	مرتفع
٢٦.	ينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الاهلية (وفقا للمعايير الدولية) وكيفية الفصل فى المنازعات الرياضية بما يتفق مع مادة (٨٤) من الدستور المصرى.	٢.٦٠	٠.٧٤٧	٨٦.٦٦٧	مرتفع
٢٧.	تحقيق المواطنة الصالحة بين الجميع	٢.٣٦٧	٠.٩٣٠	٧٨.٨٨٩	مرتفع
٢٨.	احترام السياسات العامة للدولة.	٢.٣٥٦	٠.٩٤٠	٧٨.٥١٩	مرتفع
	إجمالي المحور الأول / أهداف قانون الرياضة والحاجة ليه	٢.٦٢٤	ـــــ	٨٧.٤٦٠	مرتفع

يتضح من الجدول (٨) أن مستوى إجمالي عبارات أهداف قانون الرياضة والحاجة ليه (مرتفع) بنسبة مئوية(٨٧.٤٦%)، حيث حصلت(٢٣) عبارة مستوى(مرتفع) بنسب مئوية تتراوح ما بين(٧٨.٥١٩%) إلى(٩٧.٠٣٧%)، وحصلت(٥) عبارات مستوى(متوسط) بنسب مئوية تتراوح ما بين(٦١.٨٥٢%) إلى(٧٢.٥٩٣%).

ويتضح أن العبارتين (٥ ،١٩) حصلتا على أعلى فروق ذات دلالة معنوية لصالح الذين أجابوا ب (أوافق) حيث حصلتا على نسبة مئوية(٩٧.٠٣٧% ، ٩٦.٦٦٧%) وتشير العبارة (٥) إلى ان القانون يهدف إلى حماية الحقوق والحريات في المجال الرياضي، وتشير العبارة (١٩)إلى ان القانون يسعى إلى الحفاظ على التوازن والفصل بين السلطات.

وقد يرجع المستوى المرتفع إلى اقتناع العينة بأن القانون يهدف لحماية الحقوق والحريات فى المجال الرياضى، والتى تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الدستور المصري، ومنح هذه الحقوق لمستحقيها، وتهدف أساساً لرسم المعايير الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي هي من المقومات الأساسية للمجتمع.

ويري الباحث أن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة وتخضع الدولة للقانون ، وإستقلال القضاء ، وحصانته ، وحيادته ، وضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات كما أن الفصل بين

السلطات وتحديد اختصاصات كل سلطة يحدده القانون في ضوء الدستور ولذا يجب على القائمين على إدارة النشاط الرياضي معرفة مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات من خلال التثقيف التشريعي والقانوني وبذلك يتحقق الضبط الوظيفي من خلال الالتزام بالسلوكيات المرغوبة والمتفقة مع القوانين.

ويتفق ذلك مع دراسة **محمود، بهاء سيد (٢٠١٥م)**(٢٤) التى من اهم توصياتها، ضرورة الاهتمام بالرياضة كمجال تربوي واستثماري ،ضرورة عقد دورات صقل وتدريب للعاملين باللجنة الأولمبية والجهة الإدارية المختصة على احدث النظم الإدارية والتشريعية فى المجال الرياضي .

ويؤكد (عصام بدوى ٢٠٠١م) (١٥) أن القانون الرياضي هو عبارة عن القوانين و النظم التي تحكم ممارسة الرياضة و التي هي أساس للتنافس الرياضي حتى يتحقق لها الإنضباط وإحترام النظام والإرتقاء بالسلوك سواء في الملعب أو خارج الملعب

وعليه يرى (حسن أحمد الشافعي ٢٠٠٤م) (٥) ان القانون الرياضى هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقة الأفراد العاملين في المجال الرياضي(لاعب، إداري وجمهور) سواء كانت قواعد مكتوبة تسمى تشريعا أو غير مكتوبة تسمى عرفا .

ويتضح أن العبارتين (١٧، ٢٣) حصلتا على أقل فروق ذات دلالة معنوية لصالح الذين أجابوا ب (أوافق) حيث حصلتا على نسبة مئوية(٦٦.٣٧٠% ، ٦١.٨٥٢%) وتشير العبارة (١٧)إلى ان من أهداف القانون توفير التسهيلات للأفراد لتنظيم شئونهم الرياضية. وتشير العبارة (٢٤) إلى ان من أهداف قانون الرياضة توفير فرصة لتنمية الفرد من الناحية النفسية والجسمية وتكوين جيل يتمتع بالأخلاق الحميدة والتمتع بروح القانون.

وقد يرجع السبب في ذلك الى أن تلك الأهداف تحتاج إلى وسائل ضرورية لتحقيقها بفاعلية وأن تنمية الفرد من الناحية النفسية والجسمية ليست بالأمر اليسير ويوفر القانون الفرصة لذلك من خلال الممارسة الرياضية حيث ورد بالقانون ٧١ لسنة ٢٠١٧م ان النادي الرياضي هيئة رياضية تكونها جماعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين مجهزة بالمباني والملاعب والإمكانات لنشر الممارسة الرياضية.

ويتفق ذلك مع ما ورد بالمادة (٨٤) من الدستور المصري والتي تنص على ان ممارسة الرياضة حق للجميع، وعلي مؤسسات الدولة والمجتمع اكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم، واتخاذ

ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة. وينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقا للمعايير الدولية، وكيفية الفصل فى المنازعات الرياضية.

ويري الباحث انه لابد من وجود قواعد قانونية حاكمة تفرض الإنضباط وتلزم بالإحترام وتؤمن السيطرة على الإنفعالات والنزوات السلبية حتى نتفادى تصادم المصالح وتشابك الرغبات ، حتى لا يكون النظر إلى الخسارة على أنها إهانة أو دليل ضعف، بل هي مؤشر ينبه الفرد إلى أن يعيد النظر في مواقفه ليكمل المسيرة على نحو الأفضل، بأسلوب يتفق مع التوجيهات التربوية المنشودة من وراء ممارسة الرياضة.

ويؤكد(ابراهيم بدر الصبيحات٢٠١٧م) (١) إلى انه يجب على الحكومات سن القوانين واللوائح لردع السلوكيات المنحرفة ،بالإضافة إلى إنشاء الأجهزة الإدارية المتخصصة لمتابعة القوانين ، وهو ما من شانه العمل على حماية الجمهور ومصالح المجتمع .

ويتضح أن مستوى إجمالي عبارات أهداف **قانون الرياضة والحاجة ليه** (مرتفع) بنسبة مئوية (٨٧.٤٦%) ويرجع السبب فى ذلك إلى اتفاق العينة على أهمية القانون وأهدافه بصفة عامة حيث ان التشريعات والقوانين هى الأساس التى يبنى عليه عملية التنمية في كل مظاهر ونواحي النشاط الإنساني وذلك يتطلب الخبرة والمقدرة على تصور المستقبل ووضع تخطيط له في اطار القوانين واللوائح كما ان القوانين هى راس مال أي فرد فى العمل .

عرض ومناقشة الدلالات الإحصائية لمدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م فى ضوء الدستور:

جدول(٩)
الدلالات الإحصائية لمدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م فى ضوء الدستور . (ن=٩٠)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
١.	تتفق أهداف الأندية مع السياسة العامة للدولة .	٢.٨٢٢	٠.٤٨٨	٩٤.٠٧٤	مرتفع
٢.	يلتزم النادي بتكوين الشخصية المتكاملة للشباب من الناحية الاجتماعية والصحية والدينية والنفسية والفكرية والترويحية من خلال البرامج والأنشطة اللازمة لذلك بما يتوافق مع المادة(٨٢) من الدستور	٢.٩٠	٠.٣٩٨	٩٦.٦٦٦	مرتفع
٣.	يتيح النادي الرياضي الانشطة اللازمة لشغل أوقات الفراغ	١.٣١١	٠.٦٦٤	٤٣.٧٠٤	منخفض
٤.	يسعى النادي الرياضي إلى بث روح الوطنية والانتماء بين الأعضا.	٢.٣٧٨	٠.٩٣١	٧٩.٢٥٩	مرتفع
٥.	القيادات بالأندية تلتزم بعرض اللائحة على جميع العاملين بها.	١.٨٦٧	٠.٦٧٤	٦٢.٢٢٢	متوسط
٦.	تلتزم الأندية بتطبيق قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م.	٢.٨٤٤	٠.٥٣٩	٩٤.٨١٥	مرتفع
٧.	تلتزم الأندية الرياضية بالقوانين والتشريعات التى تم التصديق عليها من مجلس النواب .	٢.٥٢٢	٠.٨٢٤	٨٤.٠٧٤	مرتفع
٨.	تلتزم الأندية الرياضية بتطبيق لائحة النظام الأساسي للأندية.	٢.٨٦٧	٠.٤٧٩	٩٥.٥٥٦	مرتفع
٩.	تلتزم الأندية بالاستثمار وفقا للقانون .	٢.٧١١	٠.٦٥٨	٩٣.٧٠	مرتفع
١٠.	تلتزم الأندية بتشجيع ممارسة الرياضة وتوفير أماكن لذلك وفقا لما جاء بالمادة (٨٤) من الدستور المصري .	٢.٠١١	٠.٦٠٩	٦٧.٠٣٧	متوسط
١١.	تعمل الأندية على اكتشاف الموهوبين رياضيا ورعايتهم وفقا لما جاء بالمادة (٨٤) من الدستور المصري .	١.٩٧٨	٠.٦٣٦	٦٥.٩٢٦	متوسط
١٢.	يتم تطبيق العقوبات كما هو منصوص عليها فى القانون واللائحة بدون وجود مجاملات شخصية.	١.١٨٩	٠.٥٧٩	٣٩.٦٣٠	منخفض
١٣.	توجد سياسة معلنة لتطوير أداء العاملين داخل الأندية الرياضية.	١.٢٨٩	٠.٦٢٣	٤٢.٩٦٣	منخفض
١٤.	يتم الرجوع للقانون عند حدوث منازعات رياضية بالأندية وفقا لما جاء بالدستور بالمادة(٨٤).	٢.٦٠	٠.٨٠٤	٨٦.٦٦٧	مرتفع
١٥.	توجد سياسة لتطوير وتدريب القيادات بالأندية.	١.٩٨٩	٠.٣٨٢	٦٦.٢٩٦	متوسط
١٦.	تنفذ الأندية القرارات الخاصة بها دون موافقة الجهة الإدارية المختصة	١.٣١١	٠.٦٨١	٤٣.٧٠٤	منخفض
١٧.	تنظم الأندية برامج وأنشطة تنمى روح الولاء والانتماء للوطن بما يتوافق مع الماة (١٩) من الدستور المصري.	٢.٥٧٨	٠.٨٢١	٨٥.٩٢٦	مرتفع
١٨.	يعاقب كل من دخل أو حاول الدخول إلى مكان النشاط الرياضى دون أن يكون له الحق فى ذلك وتضاعف العقوبة إذا استخدم العنف أو التهديد لتحقيق ذلك الغرض.	١.٩٠	٠.٤٧٥	٦٣.٣٣٣	متوسط

تابع جدول (٩)

١٩.	يعاقب كل من دخل إلى مكان النشاط الرياضى أو أى هيئة أو منشآة رياضية ولو فى غير ممارسة نشاط رياضى وهو حائزا أو محرزا أو متعاطيا مسكرا أو مخدرا.	٢.٠١١	٠.٣١٨	٦٧.٠٣٧	متوسط
٢٠.	يعاقب كل من استخدم القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ضد احد أعضاء مجالس إدراة الهيئات الرياضية .	٢.٠٤٤	٠.٢٥٦	٦٨.١٤٨	متوسط
٢١.	يتم اعطاء الفرصة للموظف بالدفاع عن نفسه وحيادة جهة التحقيق مع توفير الأدلة	٢.٥٧٨	٠.٧٩٣	٨٥.٩٢٦	مرتفع
٢٢.	يتم معاقبة كل من سب أو قذف أو أهان بالقول أو الصياح أو الإشارة شخصا طبيعيا أو اعتباريا أو حض على الكراهية أو التمييز العنصرى بأى وسيلة من وسائل الجهر والعلانية فى أثناء أو بمناسبة النشاط الرياضى.	١.٩٨٩	٠.٣٨٢	٦٦.٢٩٦	متوسط
٢٣.	تضاعف العقوبة على كل من سب أو قذف أو أهان إحدى الجهات أو الهيئات المشاركة فى تأمين النشاط الرياضى أو أحد العاملين به	١.٩٥٦	٠.٤٢٢	٦٥.١٨٥	متوسط
٢٤.	يعاقب كل من استخدم القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ضد لاعب أو حكم أو أحد أعضاء الأجهزة الفنية أو الإدراية للفرق الرياضية	١.٩٣٣	٠.٤٤٥	٦٤.٤٤٤	متوسط
٢٥.	يعاقب كل من إنشاء أو نظم روابط رياضة بالمخالفة للنظم الأساسية للهيئات الرياضية وفقا لأحكام القانون.	١.٩٧٨	٠.٣٩٦	٦٥.٩٢٦	متوسط
٢٦.	يعاقب كل من حرض باى طريقة على إحداث شغب بين الجماهير أو الاعتداء على المنشآت أو المنقولات أو تعطيل نشاط رياضى بأية طريقة ولو لم تحقق النتيجة الإجرامية بناء على هذا التحريض.	١.٦٨٩	٠.٥٥٤	٥٦.٢٩٦	متوسط
٢٧.	يعاقب كل من دخل إلى مكان النشاط الرياضى أو أى هيئة أو منشآة رياضية ولو فى غير ممارسة نشاط رياضى وهو حائزا أو محرزا لألعاب نارية أو مادة حراقة أو قبالة للاشتعال سائلة أو صلبة أو أى أداة يكون من شان استخدامها إيذاء الغير أو الإضرار بالمنشآت أو المنقولات.	١.٩٥٦	٠.٢٩٦	٦٥.١٨٥	متوسط
٢٨.	يعاقب كل من مارس نشاطا منظما فى مجال الرياضة عن= طريق هيئة رياضية غير مشهرة أو عن طريق شركة غير مرخص لها أو بترخيص تم وقفه أو إلغاؤه وفقا لحكام هذا القانون	١.٨٨٩	٠.٣٨١	٦٢.٩٦٣	متوسط
٢٩.	يعاقب كل من مارس نشاطا لإحدى الهيئات الخاضعة لأحكام القانون يتعارض مع الغرض الذى انشأت من اجله . يعاقب كل من استمر فى مواصلة نشاط هيئة فقدت شخصيتها الاعتبارية أو شركة ألغيت أم تم إيقاف أو إلغاء ترخيص مزاولتها مع علمه بذلك	١.٩٨٩	٠.٢٨٠	٦٦.٢٩٦	متوسط
٣٠.	يعاقب كل من امتنع عن رد أموال أو مستندات أو سجلات أو محررات خاصة بالهيئة الرياضية إلى مجلس إدراتها	١.٩٧٨	٠.٣٦٧	٦٥.٩٢٦	متوسط
٣١.	يعاقب كل من جمع تبرعات أو اقام حفلات من أى نوع لحساب الهيئة الرياضية بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له.	١.٩٥٦	٠.٢٩٦	٦٥.١٨٥	متوسط
٣٢.	يعاقب كل من صافى أموالا لهيئة على خلاف ما تضمنه قرار التصفية.	١.٩٢٢	٠.٣٧٤	٦٤.٠٧٤	متوسط
٣٣.	تلتزم الاندية الرياضية برعاية ذوى الاعاقة من خلال تطبيق مبدأ المساواه والعدالة وتكافؤ الفرص بما يتفق مع مادة(٨١) من الدستور المصري.	١.٩٤٤	٠.٣١٣	٦٤.٨١٥	متوسط

تابع جدول (٩)

٣٤.	تتوافق القوانين واللوائح بالاندية مع المعايير الدولية ويتم الالتزام بها وفقا للدستور .	٢.٦٣٣	٠.٧٤١	٨٧.٧٧٨	مرتفع
٣٥.	تلتزم الأندية بتحقيق مبدأ الرياضة حق للجميع وتتيح فرصة الممارسة للمجتمع.	١.٢٧٨	٠.٦١٩	٤٢.٥٩٣	منخفض
٣٦.	الجهة الادارية المركزية هى المسؤلة عن النواحى المالية.	٢.٨٢٢	٠.٤٨٨	٩٤.٠٧٤	مرتفع
٣٧.	تلتزم الأندية بتوفير الخدمات الرياضية للأعضاء وما يتصل بها من نواحي ثقافية واجتماعية وترويحية بما يتوافق مع المادة (٤٥) من القانون	٢.٣٥٦	٠.٨٧٨	٧٨.٥١٩	مرتفع
٣٨.	يلتزم النادي بتيسير الأنشطة الرياضية والاجتماعية والترويحية للأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام من الأعضاء وتدريبهم وفقا للقانون .	٢.٧٢٢	٠.٤٩٨	٩٣.٧٤١	مرتفع
	إجمالي المحور الثاني/ مدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م	٢.١٠٨	—	٧٠.٢٧٣	متوسط

يتضح من الجدول (٩) أن مستوى إجمالي عبارات مدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م في ضوء الدستور (متوسط) بنسبة مئوية(٧٠.٢٧٣%)، حيث حصلت(١٩) عبارة مستوى(متوسط) بنسب مئوية تتراوح ما بين(٥٦.٢٩٦%) إلى(٦٨.١٤٨%)، وحصلت(١٤) عبارة مستوى(مرتفع) بنسب مئوية تتراوح ما بين(٧٨.٥١٩%) إلى(٩٦.٦٦٦%)، وحصلت(٥) عبارات مستوى(منخفض) بنسب مئوية تتراوح ما بين(٣٩.٦٣%) إلى(٤٣.٧٠٤%).

ويتضح أن العبارتين (٢ ،٨) حصلتا على أعلى فروق ذات دلالة معنوية لصالح الذين أجابوا ب (أوافق) حيث حصلتا على نسبة مئوية(٩٦.٦٦٦% ، ٩٥.٥٥٦%) وتشير العبارة (٢) الى ان النادي يلتزم بتكوين الشخصية المتكاملة للشباب من الناحية الاجتماعية والصحية والدينية والنفسية والفكرية والترويحية من خلال البرامج والأنشطة اللازمة لذلك بما يتوافق مع المادة(٨٢) من الدستور، وتشير العبارة (٨) إلى ان الأندية الرياضية تلتزم بتطبيق لائحة النظام الأساسي للأندية.

وقد يرجع المستوى المرتفع للعبارتين(٢ ،٨) إلى اقتناع أفراد العينة بالأهداف الأساسية للأندية والتزام العاملين بتنفيذها والتي من أهمها ما ورد بلائحة النظام الأساسي للأندية الرياضية بالمادة (٢) بان النادي الرياضي يهدف إلى تكوين الشخصية المتكاملة للأعضاء من النواحي الوطنية والرياضية والثقافية والاجتماعية وغيرها عن طريق ممارسة الرياضة وتنمية ملكاتهم المختلفة.

كما يؤكد ما ورد بالمادة (٨٢) من الدستور المصرى والتى تنص على ان الدولة تكفل رعاية الشباب والنشىء، وتعمل علي اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعيةً، وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

ويري الباحث ان ممارسة الرياضة هى الأساس في تنمية جوانب الفرد المختلفة لان الرياضة لها مقومتها وأهدافها والتى تتفق مع المقومات الأساسية للمجتمع كما ورد بالدستور بالباب الثاني ويجب على الأندية الرياضية ان توفر الفرص لممارسة الرياضة وعلى العاملين الالتزام بتلك القوانين والعمل في طياتها من خلال ضبط السلوك بما يتوافق مع القانون .

ويضيف (شبير، محمد ٢٠١٥م) (١١) ان الضبط الوظيفي هو التزام الموظف بواجبات ومسئوليات الوظيفية المكلف بها، بمعني اخر وجود قواعد ولوائح محددة مسبقاً يجب على الموظف أن يلتزم بها.

ويختلف ذلك مع **دراسة محمد ابراهيم مغاوري(٢٠١٣م)** (٢٣) والتى من اهم النتائجها ،عدم تلائم بنود القانون الحالى المنظم للحركة الرياضة مع التغير الذى حدث فى المجتمع المصرى والعالمى فى المجال الرياضى ، أظهرت الدراسة أن الدولة لا تزال تتعامل مع الرياضة كنشاط إجتماعى فقط.

ويتضح أن العبارتين (٣٥،١٢) حصلتا على أقل فروق ذات دلالة معنوية لصالح الذين أجابوا ب (أوافق) حيث حصلتا على نسبة مئوية(٣٩.٦٣٠% ،٤٢.٥٩٣ %) وتشير العبارة (١٢) إلى انه يتم تطبيق العقوبات كما هو منصوص عليها فى القانون واللائحة بدون وجود مجاملات شخصية ، وتشير العبارة (٣٥) إلى ان الأندية تلتزم بتحقيق مبدأ الرياضة حق للجميع وتتيح فرصة الممارسة للمجتمع.

وقد يرجع السبب في ذلك انه يوجد قصور في تطبيق العقوبات كما وردت بالقانون بالباب العاشر من المادة (٨٣) الى المادة (٩٥) وذلك يرجع الى عدم وعى الكثير من العاملين بالأندية والهيئات الرياضية الأخرى بالقانون، وأيضا عدم وعى الجماهير المترددة على الأندية بما ورد بالقانون من عقوبات، كما ان المجاملات الشخصية تتدخل عند التطبيق.

ويري الباحث ان غياب سلطة القانون والنظام من الضوابط والأحكام تؤدى الى العبث الذي ينشأ من خلاله الانحراف والفساد المالي والإداري وبالتالي تعم الفوضى داخل المجتمعات الرياضية وبالتلى يجب الالتزام بالقوانين لمنع الفوضى وإقامة النظام ووضع قواعد السلوك.

ويتفق ذلك مع دراسة عمرو مصطفى عبد الحميد (٢٠٢٠م)(١٦) والتى من اهم استنتاجاتها ،ان القانون ألزم الهيئات بوضع الخطط والبرامج لنشر ثقافة الروح الرياضية ومكافحة شغب الملاعب ونبذ العنف والتعصب الرياضي .

ويؤكد (عصام بدوى٢٠٠١م)(١٥) انه ليس هناك أكثر من المجتمعات الرياضية حاجة إلى التنظيم القانوني باعتبارها مجتمعات قائمة على التنافس الحر الشريف لتحقيق النتائج والكسب المشروع، فلابد من تشريعات منظمة وقواعد قانونية حاكمة تفرض الإنضباط وتلزم بالإحترام وتؤمن السيطرة على الإنفعالات والنزوات السلبية.

ويتفق ذلك مع **دراسة فاروق، غازي (٢٠٢٠) (١٩)** والذى يوصى فيها بضرورة سن تشريعات لقمع العنف والجرائم ، يجب توفير مناخ تشريعى ملائم .

ويضيف غانم، هاني. (٢٠١٦)(١٨) ان الجزاء يهدف أيضاً لتصحيح العيوب عن طريق الكشف عن تلك العيوب وأيضا يقوم بردع ومعاقبة الموظف المخطئ ومنعه من ارتكاب، أخطاء أخرى وردع باقي الموظفين.

يتضح أن مستوى إجمالي عبارات مدى التزام الأندية بتطبيق القوانين واللوائح والعقوبات طبقا لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م فى ضوء الدستور (متوسط) بنسبة مئوية(٧٠.٢٧٣%) ويرجع السبب في ذلك الى وجود مشكلات منها ضعف الثقافة القانونية بالنسبة للعاملين بالأندية وأيضا المجتمع المدني الذى تطبق علية العقوبات الواردة بالقانون وبالتالي تحدث مخالفات ،وأيضا قصور في التنفيذ لوجود بعض المجاملات الشخصية ،عدم الالتزام بعرض اللائحة على جميع العاملين بالأندية .

عرض ومناقشة الدلالات الإحصائية لمدى الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية:

جدول(١٠)

الدلالات الإحصائية لمدى الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية (ن=٩٠)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
١.	يتم الالتزام بالقواعد والسياسات واللوائح والأنظمة والتعميمات والإجراءات.	٢.٧٧٨	٦٣٢.	٩٢.٥٩٣	مرتفع
٢.	يتم توفير الكثير من الجهد والتكاليف المبذولة في ممارسة وظائف الرقابة.	٢.١٠	٦١٩.	٦٧.٠	متوسط
٣.	الضبط الوظيفي نابع من الفرد نفسه فالموظف يجعل من نفسه رقيباً وضابطاً لأقواله وأفعاله	٢.٠١١	٥٩٠.	٦٧.٠٣٧	متوسط
٤.	الضبط الوظيفي نابع من اعتقاد الفرد بأن الله رقيب عليه.	٢.٦٥٦	٧٢١.	٨٨.٥١٩	مرتفع
٥.	يتأثر الضبط الوظيفي بدرجة الوعي الوظيفي والقانوني لدي طرفيه معا الموظف والإدارة.	١.٩٨٩	٥٩٠.	٦٦.٢٩٦	متوسط
٦.	وضوح سياسات الاختيار والتعين داخل الأندية الرياضية .	١.٦٠	٨٣٢.	٥٣.٣٣٣	منخفض
٧.	يتم تحديد واجبات واختصاصات كل موظف فى النادى حسب اللائحة الداخلية.	٢.٦٨٩	٧١٣.	٨٩.٦٣٠	مرتفع
٨.	يتم الالتزام والتقيد بما هو مطلوب من جهة الإدارة سواء أكانت داخل المؤسسة تجاه الموظفين أو داخل المجتمع تجاه المواطنين.	٢.١٣٣	٥٤٥.	٧١.١١١	متوسط
٩.	يتم التزام الموظف بواجبات ومسئوليات الوظيفية المكلف بها.	٢.٥٤٤	٧٢١.	٨٤.٨١٥	مرتفع
١٠.	يأتي الضبط الوظيفي من رقابة المنظمة على سلوك موظفيها.	٢.٥٦٧	٦٨٨.	٨٥.٥٥٦	مرتفع
١١.	يوجد تضارب أحيانا بين القوانين واللوائح والقرارات التى تصدر بشان تنظيم الأندية.	٢.١٥٦	٥٣٩.	٧١.٨٥٢	متوسط
١٢.	يجب تطوير نظام الحوافز والترقية ذلك لارتفاع مستوى الضبط الوظيفي.	٢.٣٤٤	٧٢١.	٧٨.١٤٨	مرتفع
١٣.	تتسم أهداف الأندية بالقابلية للتعديل حسب تطورات البيئة المحيطة .	٢.٥١١	٨٣٨.	٨٣.٧٠٤	مرتفع
١٤.	الضبط الوظيفي يمثل سلطة بيد الإدارة في مواجهة الموظفين وليس العكس	٢.٤١١	٨٤٧.	٨٧.٣٧٠	مرتفع
١٥.	العلاقات والمجاملات تؤثر على تحديد الميزانيات داخل الأندية .	٢.٢٠	٥٦٥.	٧٣.٣٣٣	متوسط
١٦.	توجد قواعد ولوائح محددة مسبقا ً يجب على الموظف أن يلتزم بها.	٢.٥٧٨	٨٢١.	٨٥.٩٢٦	مرتفع
١٧.	يوجد بالنادى مجموعة من اللوائح والأنظمة لضبط السوك الإداري .	٢.٧٣٣	٦٣٢.	٩١.١١١	مرتفع
١٨.	يلتزم موظفى الأندية بالسلوكيات الوظيفية المرغوبة.	٢.٠٢٢	٨٠٧.	٦٧.٤٠٧	متوسط
١٩.	النجاح هو المعيار الذى يحدد مدى البقاء فى السلطة داخل النادى.	٢.٠٤٤	٧٩٢.	٦٨.١٤٨	متوسط
٢٠.	يلتزم الفرد بأداء واجباته فقط لخوفه من مخالفة القانون.	١.٥٨٩	٨٣٣.	٥٢.٩٦٣	منخفض
٢١.	يشترك الموظفين فى تنفيذ الأعمال من الناحية الإنسانية وليس القانونية.	١.٨٤٤	٨٠٦.	٦١.٤٨١	متوسط
	إجمالي المحور الثالث / مدى الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية	٢.٢٦٢	—	٧٥.٣٩٧	متوسط

يتضح من الجدول (١٠) أن مستوى إجمالي عبارات مدى الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية (متوسط) بنسبة مئوية(٧٥.٣٩٧%)، حيث حصلت(٩) عبارات مستوى(متوسط) بنسب مئوية تتراوح ما بين(٦١.٤٨١%) إلى(٧٣.٣٣٣%)، وحصلت(١٠) عبارات مستوى(مرتفع) بنسب مئوية تتراوح ما بين(٧٨.١٤٨%) إلى(٩٢.٥٩٣%)، وحصلت عبارتان مستوى(منخفض) بنسبة مئوية (٥٢.٩٦٣%)،(٥٣.٣٣٣%) على الترتيب.

ويتضح أن العبارتين (١،١٧) حصلتا على أعلى فروق ذات دلالة معنوية لصالح الذين أجابوا ب (أوافق) حيث حصلتا على نسبة مئوية(٩٢.٥٩٣% ، ٩١.١١١%) وتشير العبارة (١)يتم الالتزام بالقواعد والسياسات واللوائح والأنظمة والتعميمات والإجراءات.وتشير العبارة (١٧) إلى يوجد بالنادى مجموعة من اللوائح والأنظمة لضبط السوك الإداري .

وقد يرجع المستوى المرتفع للعبارتين (١،١٧) الى ان الموظفين يعملون وفق قواعد ولوائح قانونية من خلال اجراءات وتعليمات من الادارة العليا وبالتالى فان سلوك الموظفين لابد ان ينسجم مع تلك القواعد.

ويؤكد الرفاعي، أحمد (٢٠٠٧) (٢) إن تفعيل دور التشريعات الإدارية في ترسيخ الضبط الوظيفي من الأمور الرئيسة والمهمة التي ينبغي أن يقوم عليها أي نظام قانوني داخل المؤسسة بشكل عام .

ويتفق ذلك مع دراسة عياش (٢٠٠٧)(١٧) التي بينت أن التشريعات والعقوبات الإدارية والتأديبية توفر قدرا كبيرا لحماية الموظف مما يعمل على تعزيز الضبط الوظيفي.

ويضيف (شبير، محمد ٢٠١٥م)(١١) ان الضبط الوظيفي يأخذ معني الانضباط والجدية والالتزام، والدقة، وحسن اداء الواجب، واحترام حقوق الأخرين والقدرة على التميز بين ما هو مشروع وجائز.

ويري الباحث ان الضبط الوظيفى للعاملين بالاندية الرياضية عبارة عن الالتزام بالقواعد والسياسات واللوائح والأنظمة والتعليمات والإجراءات والتقيد بما هو مطلوب من جهة الإدارة سواء أكانت داخل الاندية تجاه الموظفين أو داخل المجتمع تجاه المواطنين كما ان وضوح اللوائح والقوانين يعزز من الضبط الوظيفى

ويتضح أن العبارتين (٢٠،٦) حصلتا على أقل فروق ذات دلالة معنوية لصالح الذين أجابوا ب (أوافق) حيث حصلتا على نسبة مئوية(٥٣.٣٣٣% ،٥٢.٩٦٣ %) وتشير العبارة (٦)الى وضوح سياسات الاختيار والتعين داخل الأندية الرياضية ، وتشير العبارة (٢٠) إلى يلتزم الفرد بأداء واجباته فقط لخوفه من مخالفة القانون.

وقد يرجع السبب في ذلك الى انه قد لا توجد معايير واضحة للاختيار والتعين داخل الاندية او قد تكون هناك معاير ولكن لا يتم الالتزام بها للحد المطلوب وتتدخل المجاملات والعوامل الشخصية في عملية التعين ،كما ان الموظفين يعملون خوفا من مخالفة القواعد القانونية حتى لا يتعرضوا للجزاء نتيجة المخالفة .

ويري الباحث انه يجب ان يتم الاختيار والتعين بناء على معاير يتم تحديدها مسبقا طبقا لمتطلبات الوظيفة والابتعاد عن العوامل الشخصية عند الاختيار وذلك لتحقيق الأهداف بأعلى كفاءة وفاعلية ،كما نه يجب تدعيم الأفراد ماديا ومعنويا حتى يتم تنفيذ الأعمال بناء على رغبتهم ودوافعهم الشخصية بما يتوافق مع قوانين العمل .

ويتفق ذلك مع دراسة مرسي(٢٠١١)(٢٥) التي بينت ان هناك قصوراً في تطبيق التشريعات الإدارية

يتضح أن مستوى إجمالي عبارات مدى الضبط الوظيفي للعاملين بالأندية الرياضية (متوسط) بنسبة مئوية(٧٥.٣٩٧%) ويرجع السبب في ذلك الى ان الضبط الوظيفى مرتبط بالقانون وان وجود مرجعية قانونية في غاية الأهمية تمكن الموظف من التعاطي مع مختلف الأعمال الوظيفية، وتطبيق القانون يمثل ثقة وطمأنينة للموظفين في العمل وبالتالى استقراره، وان قلة الوعى القانونى تودى الى ضعف مدى الضبط الوظيفى .

عرض ومناقشة الدلالات الإحصائية لآليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح داخل الأندية الرياضية لترسيخ الضبط الوظيفى للعاملين:

جدول(١١)
الدلالات الإحصائية للآليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح داخل الأندية الرياضية لترسيخ الضبط الوظيفى للعاملين (ن=٩٠)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
١	استقرار القوانين واللوائح يساعد على تحقيق الإنجاز الرياضي بالأندية	٢.٧٤٤	٠.٦٢٨	٩١.٤٨١	مرتفع
٢	نشر الوعى الثقافى لافراد المجتمع عن العقوبات الواردة بقانون الرياضة حتى لا يقوم احد بأعمال مخالفة .	٢.٥٣٣	٠.٨١٠	٨٤.٤٤٤	مرتفع
٣	غرس القيم والمفاهيم الصحيحة نحو الالتزام بالقانون والتمسك بتطبيقه.	٢.٧٨٩	٠.٥٧١	٩٢.٩٦٣	مرتفع
٤	إقامة برنامج تثقيفي وتعليمي توضح مواد قانون الرياضة.	٢.٩٣٣	٠.٢٩٢	٩٧.٧٧٨	مرتفع
٥	الالتزام بتطبيق العقوبات الواردة بقانون الرياضة.	٢.٧٥٦	٠.٦٠٥	٩١.٨٥٢	مرتفع
٦	اشتراك المجتمع فى ابداء الراي عند وضع لوائح الاندية .	٢.٣٦٧	٠.٧٧١	٧٨.٨٨٩	مرتفع
٧	مراجعة القوانين واللوائح واعادة تعديلها بما يتناسب مع التطورات كل خمس سنوات على الاقل .	٢.٣٤٤	٠.٧٣٧	٧٨.١٤٨	مرتفع
٨	المساواه بين جميع العاملين فى تطبيق العقوبه .	٢.٤٣٣	٠.٦٨٨	٨١.١١١	مرتفع
٩	إنشاء محاكم رياضية مصرية على غرار المحاكم الرياضية الدولية .	٢.٨٢٢	٠.٥٧٢	٩٤.٠٧٤	مرتفع
١٠	يتم توضيح الإجراءات والعقوبات للموظفين حسب ما ورد بالقوانين واللوائح المنظمة .	٢.٨٠	٠.٥٨٤	٩٣.٣٣٣	مرتفع
١١	وضع مقياس علمى للرقابة على نتائج الاندية .	٢.٠١١	٠.٨١٤	٦٧.٠٣٧	متوسط
١٢	وضع لجان متخصصة للتحقيق مع الموظفين عند حدوث اى نزاع او خلاف او القيام بعمل مخالف للقانون.	٢.٦١١	٠.٧٧٥	٨٧.٠٣٧	مرتفع
١٣	عدم التمييز في الجزاءات بين الموظفين في الوظائف العليا والدنيا.	٢.٥٨٩	٠.٥١٧	٨٦.٢٩٦	مرتفع
١٤	توجيه العاملين والطلاب والدارسين لعمل المزيد من الدراسات والبحوث التي تربط بين الجانب القانوني والإداري بما يتفق مع المادة (٢٣) من الدستور.	٢.٤٢٢	٠.٨٤٨	٨٨.٧٤١	مرتفع
١٥	وضع لجان لمراقبة مدى تطبيق القوانين واللوائح بالأندية .	٢.٨٢٢	٠.٥١٠	٩٤.٠٧٤	مرتفع
١٦	توفير بيئة تشريعية تساعد في توضيح مدى سلامة النصوص القانونية الموجودة في اللوائح التنظيمية للأندية ومعرفة مواطن القصور فيها.	٢.٩٧٨	٠.٢١١	٩٩.٢٥٩	مرتفع
١٧	ترسيخ مبدأ الرقابة الذاتية، كذلك الموضوعية في تقييم أداء العاملين.	٢.٥٧٨	٠.٨٢١	٨٥.٩٢٦	مرتفع
١٨	المساهمة في عملية التنمية المستدامة وتطوير اللوائح وفقا لذلك.	٢.٨٤٤	٠.٤٩٥	٩٤.٨١٥	مرتفع
١٩	عقد ورش عمل لتوضيح القوانين واللوائح الرياضية للعاملين بالاندية.	٢.٨٧٨	٠.٤١٩	٩٥.٩٢٦	مرتفع
٢٠	تقوم الأجهزة الحكومية المركزية والمختصة باعداد العاملين بها لتطبيق ما ورد بالقانون واللوائح التنفيذية.	٢.٩٠	٠.٣٩٨	٩٦.٦٦٧	مرتفع

تابع جدول (١١)

٢١	توضيح من هى السلطة التنفيذية للعقوبات فى القانون.	١.٩٤٤	٠.٧٢٥	٦٤.٨١٥	متوسط
٢٢	مراقبة تطبيق اللوائح بغرض الارتقاء الفنى والإداري وليس مجرد اكتشاف الأخطاء.	٢.١٦٧	٠.٩٢٧	٧٢.٢٢٢	متوسط
٢٣	اختيار الأجهزة الإدارية العاملة بالهيئات الرياضية وفقا لمعايير وخبرات قانونية .	٢.٨٣٣	٠.٥٠٣	٩٤.٤٤٤	مرتفع
٢٤	إعداد الأجهزة الحكومية المركزية والمختصة العاملين بها لتطبيق ما ورد بالقانون واللوائح التنفيذية.	١.٧٣٣	٠.٥٣٦	٥٧.٧٧٨	متوسط
إجمالي المحور الرابع / آليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح داخل الأندية الرياضية لترسيخ الضبط الوظيفى للعاملين		٢.٥٧٦	ـــــ	٨٥.٨٨٠	مرتفع

يتضح من الجدول (١١) أن مستوى إجمالي عبارات آليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح داخل الأندية الرياضية لترسيخ الضبط الوظيفى للعاملين (مرتفع) بنسبة مئوية(٨٥.٨٨%)، حيث حصلت(٤) عبارات مستوى(متوسط) بنسب مئوية تتراوح ما بين(٥٧.٧٧٨%) إلى(٧٢.٢٢%)، وحصلت باقي العبارات مستوى(مرتفع) بنسب مئوية تتراوح ما بين(٧٨.١٤٨%) إلى(٩٩.٢٥٩%).

ويتضح أن العبارتين (١٧،٤) حصلتا على أعلى فروق ذات دلالة معنوية لصالح الذين أجابوا ب (أوافق) حيث حصلتا على نسبة مئوية(٩٧.٧٧٨% ، ٩٩.٢٥٩%) وتشير العبارة (٤)الى انه من اهم المقترحات لتفعيل القوانين واللوائح إقامة برنامج تثقيفي وتعليمي يوضح مواد قانون الرياضة، وتشير العبارة (١٧) إلى انه يجب توفير بيئة تشريعية تساعد في توضيح مدى سلامة النصوص القانونية الموجودة في اللوائح التنظيمية للأندية ومعرفة مواطن القصور فيها.

وقد يرجع المستوى المرتفع الى ادراك اهمية الوعى بالقوانين واللوائح لتعميق علم الفرد بحقوقه وواجباته فى المجتمع مما يضمن الحفاظ عليها ويضمن التزام الموظف بها لترسيخ الضبط الوظيفى كما ان سيادة القانون وتوفير بيئة تشريعية تؤمن للفرد حقوقه واحتياجاته المادية والمعنوية وتحفظ للدولة وحدتها.

ويري الباحث ان من اهم الاليات المقترحة إقامة برنامج تثقيفى وتعليمى لتوضيح مواد القانون لكى يدرك الأفراد أهمية القوانين ويزداد الوعى التشريعى ليكى ينضبط السلوك ولكى يدرك الفرد بصوره شاملة من الناحية الاجتماعية والثقافية ما يجعله قادرا على استيعاب القانون وتقبل أوامره ونواهيه بشكل صحيح ،ويتبنى القانون ويجعله قيمة عليا يدرك أبعادها.

ويتفق ذلك مع **دراسة محمود، بهاء سيد (٢٠١٥م)** (٢٤) وكانت اهم توصياتها ضرورة عقد دورات صقل وتدريب للعاملين باللجنة الأولمبية والجهة الإدارية المختصة على احدث النظم الإدارية والتشريعية فى المجال الرياضى .

ويؤكد مرسي، حسام (٢٠١١)(٢٥) ان البيئة التى تتبنى الفكر القانوني والديمقراطي وتعمل على تفعيل وتطبيق التشريعات الإدارية، فإنها تحقق العديد من الفوائد على سبيل المثال، زيادة الكفاءة والفعالية، وترسيخ الضبط الوظيفي وتحسين عملية اتخاذ القرارات وتحسين الأداء.

ويتضح أن العبارتين (٢٢،٢٥) حصلتا على أقل فروق ذات دلالة معنوية لصالح الذين أجابوا ب (أوافق) حيث حصلتا على نسبة مئوية(٦٤.٨١٥% ،٥٧.٧٧٨ %) وتشير العبارة (٢٢) إلى انه لابد من توضيح من هى السلطة التنفيذية للعقوبات فى القانون، وتشير العبارة (٢٥) إلى انه لابد من إعداد الأجهزة الحكومية المركزية والمختصة العاملين بها لتطبيق ما ورد بالقانون واللوائح التنفيذية

وقد يرجع السبب في ذلك الى توضيح اهمية الفصل بين السلطات خاصة عند تطبيق العقوبات الواردة بالقانون وأيضا أهمية إعداد الأجهزة الحكومية المركزية والمختصة من خلال زيادة الوعى القانونى والتشريعى والقدرة على تطبيق القوانين.

ويتفق ذلك مع **دراسة عمرو مصطفى عبد الحميد (٢٠٢٠م)**(١٦) ومن اهم الاستنتاجات ،عظّم القانون من دور الجمعيات العمومية للهيئات الرياضية ،خص القانون الهيئات الرياضية بالعديد من الامتيازات ومنحها الإدارة الذاتية لشئونها.

ويري الباحث ان إعداد الأجهزة الحكومية والمختصة لتطبيق القانون من الناحية التنفيذية يسهل من صحة تطبيق القانون بما لا يميز فى الجزاءات بين فرد وآخر ويغرس القيم والمفاهيم الصحيحة نحو الالتزام بالقانون

ويتضح أن مستوى إجمالي عبارات آليات مقترحة لتفعيل القوانين واللوائح داخل الأندية الرياضية لترسيخ الضبط الوظيفي للعاملين (مرتفع) بنسبة مئوية(٨٥.٨٨%)،ويرجع السبب في ذلك إلى أهمية تفعيل القوانين لأنها راس مال العمل الإداري وان سلوك الأفراد ما هو إلا ترجمة لقاعدة قانونية وان تلك المقترحات مناسبة لتفعيل القوانين واللوائح الحالية .

الاستنتاجات :

في ضوء أهداف البحث وإجراءاته وما أظهرته المعالجات الإحصائية وكذا مناقشة النتائج تمكن الباحث من التوصل إلي الاستنتاجات التالية : -

١- يهدف القانون إلى حماية الحقوق والحريات فى المجال الرياضى

٢- يهدف القانون إلى الحفاظ على التوازن والفصل بين السلطات .

٣- يهدف القانون إلى توفير التسهيلات للأفراد لتنظيم شئونهم الرياضية.

٤- يهدف القانون إلى توفير فرصة لتنمية الفرد من الناحية النفسية والجسمية وتكوين جيل يتمتع بالأخلاق الحميدة والتمتع بروح القانون.

٥- يلتزم النادي بتكوين الشخصية المتكاملة للشباب من الناحية الاجتماعية والصحية والدينية والنفسية والفكرية والترويحية من خلال البرامج والأنشطة اللازمة لذلك بما يتوافق مع المادة(٨٢) من الدستور

٦- تلتزم الأندية الرياضية بتطبيق لائحة النظام الأساسي للأندية.

٧- يتم تطبيق العقوبات كما هو منصوص عليها فى القانون واللائحة بدون وجود مجاملات شخصية.

٨- تلتزم الأندية بتحقيق مبدأ الرياضة حق للجميع وتتيح فرصة الممارسة للمجتمع

٩- يتم الالتزام بالقواعد والسياسات واللوائح والأنظمة والتعميمات والإجراءات.

١٠- وضوح سياسات الاختيار والتعين داخل الأندية الرياضية .

١١- يوجد بالنادي مجموعة من اللوائح والأنظمة لضبط السوك الإداري .

١٢- يلتزم الفرد بأداء واجباته فقط لخوفه من مخالفة القانون.

١٣- يقترح إقامة برنامج تثقيفي وتعليمي توضح مواد قانون الرياضة.

١٤- يقترح توفير بيئة تشريعية تساعد في توضيح مدى سلامة النصوص القانونية الموجودة في اللوائح التنظيمية للأندية ومعرفة مواطن القصور فيها.

التوصيات :

بناءاً على النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة وفي حدود عينة البحث يوصي الباحث بما يلي: -

١- تعزيز مفهوم التشريعات الرياضية لدى الموظفين بالأندية الرياضية بكافة الوسائل والسبل المتاحة

٢- عقد ورش عمل للعاملين بالأندية الرياضية والمستفيدين لتوضيح القوانين الملزمة وتوضيح العقوبات كما ورد بالقانون ٧١ لسنة ٢٠١٧م .

٣- ضرورة توضيح الدور الذي تؤديه التشريعات الإدارية في ترسيخ الضبط الوظيفي للعاملين في الأندية الرياضية.

٤- ضرورة توجيه الدارسين لعمل المزيد من الدراسات التي تربط بين الجانب القانوني والتطبيقى

٥- ضرورة اشتراك المجتمع فى إبداء الراي عند وضع لوائح الأندية .

٦- توفير بيئة تشريعية تساعد في ترسيخ الضبط الوظيفي وتوضيح مدى سلامة وكفاءة النصوص القانونية الموجودة في اللوائح التنظيمية ومعرفة مواطن القصور بها

٧- ضرورة ترسيخ مبدأ الرقابة الذاتية، كذلك الموضوعية في تقييم أداء العاملين.

٨- ضرورة السعي نحو استقرار القوانين واللوائح بما يتناسب مع التغيرات العالمية لتحقيق الإنجاز الرياضي بالأندية

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية :

١- إبراهيم بدر الصبيحات(٢٠١٧م): أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ،دار الجنان للنشر والتوزيع .

٢- الرفاعي، أحمد. (٢٠٠٧م) المدخل للعلوم القانونية "نظرية القانون ."دار النهضة.

٣- بن باديس فوزية(٢٠٢٤م):محاضرات في مقياس ، مدخل العلوم القانونية ، جامعة قسنطينة.

٤- بوساق ،فتيحة (٢٠١٥م) مساهمة التشريعات الرياضية في تطوير الرياضة المدرسية بالجزائر دراسة ميدانية بالمدرسة الوطنية للرياضات الأولمبية بولاية سطيف ، مجلة الإبداع الرياضي ، العدد الثامن عشر، معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

٥ - حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٤م): التشريعات في التربية البدنية والرياضية المنظور القانوني عامة والجنائي في الرياضة، ط ،١دار الوفاء، الإسكندرية، ،ص١٢.

٦- حلمي الدقدوقي(١٩٨٩م) رقابة القضاء على المشروعية الداخلية لأعمال الضبط الإداري، دار المطبوعات الجامعية، مصر.

٧- رضوان حمادى(٢٠١٦): دراسة تقويمية لواقع الرياضة المدرسية الجزائرية بين الواقع والمأمول، رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

٨- سليمان الطماوي(١٩٦١م) مشكلة استبعدا المشرع لبعض القرارات الإدارية من رقابة القضاء الإداري، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد ١-٢ .

٩- سعد جبر (١٩٩٢م): المدخل لدراسة القانون ،دار النهضة العربية ،القاهرة .

١٠- سمير عبد الحميد على(٢٠٠٢م) "رؤية علمية لإدارة الهيئات الرياضية"، مكتبة الملك فهد، السعودية..

١١- شبير، محمد (٢٠١٥م) مبادئ القانون الإداري في دولة فلسطين .ط ،١ج،١ دار النهضة العربية.

١٢- شريف ماهر محمد(٢٠١٧م): التشريعات والقوانين الرياضية ودورها في إدارة الصراع التنظيمي بالأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية (دراسة تحليلية) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية ، جامعةالمنيا .

١٣- عبد اللطيف صبحى محمد (٢٠٠٥م) : الحماية الدستورية للرياضة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان.

١٤- عبدالمجيد زعلانى (٢٠٠٧م):المدخل لدراسة القانون (النظرية العامة للقانون)، مطبعة دار هومة، الجزائر .

١٥- عصام بدوى (٢٠٠١م) :موسوعة التنظيم والإدارة في التربية البدنية والرياضة ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

١٦- عمرو مصطفى عبد الحميد (٢٠٢٠م): دراسة تقويمية لقانون الرياضة المصرية رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة المنيا.

١٧- عياش، أمجد. (٢٠٠٧) ضمانات المساءلة التأديبية الموظف العام .رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح في نابلس، فلسطين

١٨- غانم، هاني. (٢٠١٦) الوسيط في مبادى القانون الإداري،ط١ ،مكتبة بيسان للطباعة والنشر والتوزيع، غزة.

١٩- فاروق، غازي (٢٠٢٠): متابعة الجرائم الدولية أمام القضاء الجنائي الوطني ، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، العدد الثالث، جامعة عاشور زيان الجلفة.

٢٠- قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الرياضة

٢١- كمال درويش وآخرون(٢٠١٢م): النظم الرياضية والبنية التشريعية ،مكتبة الأنجلو ،القاهرة.

٢٢- لائحة النظام الأساسي للأندية الرياضية للعام ٢٠١٧م.

٢٣- محمد إبراهيم مغاوري(٢٠١٣م) :تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والاحتراف في اطار الجودة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان.

٢٤- محمود، بهاء سيد (٢٠١٥م) تحديث التشريعات الرياضية العربية فى ضوء التشريعات الرياضية الدولية، مجلة علوم الرياضة وتطبيقات التربية البدنية، كلية التربية الرياضية بقنا، جامعة جنوب الوادي.

٢٥- مرسي، حسام(٢٠١١) سلطة الإدارة في مجال الضبط الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر.

٢٦- نبيل محمد إبراهيم (٢٠٠٤م) :الضوابط القانونية للمنافسة الرياضية ،دار الوفاء للدنيا والطباعة والنشر ، الإسكندرية .

٢٧- نبيه العلقامى وآخرون (٢٠٠٩):لوائح احتراف كرة القدم الدولية وتفسيراتها القانونية (قرأه في مفهوم النص) مركز الكتاب للنشر، القاهرة .

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية:

٢٨ – Chateaureyhand,y(٢٠٠٥) : sports – new stkesot power at the local level Joumal des activities physiques et sportive , Vo,١ ,oN٢٠,Grenoble , Feance.

٢٩ – Parrish(١٩٩٩) : sports law and policy in the Europeanunion .